# دور المراجعة فى الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق المالى
## دراسة نظرية وميدانية

دكتورة
نجوى محمود أحمد أبو جبل
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة- جامعة طنطا

## ملخص البحث Abstract

يستهدف البحث الحالى الاجابة على سؤال أساسى يتمثل فى تحليل واختبار دور المراجعة فى الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق المالى. تم البدء بتقديم اطار نظرى يتناول تحليل ودراسة مفهوم وأهداف التوريق ، عرض وتحليل أهم مشكلات الافصاح المحاسبى المتعلقة بنشاط التوريق، تحديد دوافع ادارة الأرباح ، صياغة الاطار المقترح لمراجعة عمليات التوريق يلائم التطبيق فى البيئة المصرية والحد من ادارة الأرباح من خلال مجموعة من الفروض الاختبارية. تؤثر أنشطة التوريق على الاجراءات والاختبارات التى يقوم بها مراقب الحسابات كما ترتبط بمخاطر المراجعة والأهمية النسبية. و لتحقيق هدف البحث تم اجراء دراسة ميدانية على عينة من مراقبى الحسابات باعتبارهم مقدمي خدمات المراجعة وإعداد تقرير المراجعة. بالاضافة الى آراء مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار، ومديرو أقسام منح الائتمان فى البنوك والذين يمثلون مجتمع الدراسة . تم اختبار الفروض باستخدام الأساليب الاحصائية الملائمة بهدف الوصول الى نتائج يمكن من خلالها الحكم على مدى فاعلية دور المراجعة فى الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق المالى، كما تم الاعتماد على القوائم المالية المنشورة والايضاحات المتممة لها وتقارير مراقبى الحسابات المنشورة لعدد من الشركات. ولقد تم اختبار ثلاثة فروض اختبارية. أثبتت نتائج الدراسة الميدانية ما توصلت اليه الباحثة فى الاطار النظرى بشأن دور المراجعة فى الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق المالى ، واتفاق آراء أطراف العينة حول توافر أسس للقياس والافصاح المحاسبى عن عمليات التوريق، أهمية قيام مراقب الحسابات بتفهم عمليات المنشأة . انتهت الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات .

**١- الاطار العام للبحث:**

**١ /١ المقدمة:**

يعد أحد أدوات أسواق رأس المال المبتكرة فى نطاق ما يعرف بالهندسة المالية للتعامل مع القروض المرهونة وغيرها من الديون لتوفير السيولة اللازمة لسد احتياجات المقترضين فى أسواق المال . (هندى ، ٢٠٠١)

و تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التى تبنت نشاط التوريق لتلبية احتياجات السوق الأمريكى من القروض العقارية فى الحالات الطارئة . يقوم التوريق بدور مالى و اقتصادى هام فى أسواق المال من خلال تمكين المؤسسات المالية المتخصصة من توفير السيولة اللازمة لها مع خفض درجة مخاطرها و زيادة ربحيتها، و تخفيض تكلفة اقتراضها . كما تساهم فى علاج قصور القدرة التمويلية للمؤسسات ذات القاعدة التمويلية المنخفضة مما يؤدى الى اتساع دائرة الأنشطة المالية و الاقتصادية على مستوى الدولة. (الجبالى، ١٩٨٩ )

تهدف المحاسبة إلى تقديم خدمة لقارئ القوائم المالية، وتتمثل هذه الخدمة في تقديم معلومات يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات. و تضيف عملية المراجعة نوع من المصداقية إلى القوائم المالية وبالتالي يمكن لقارئ ومستخدم القوائم المالية أن يثق في المعلومات الواردة بها، وبالتالي يستخدمها في اتخاذ العديد من القرارات.

وفي عام ٢٠٠٦ أصدر وزير الاستثمار فى مصر القرار رقم (٢٤٣ ) الخاص بمعايير المحاسبة المصرية، والتي تمثل أصدق تعبير لترجمة معايير المحاسبة الدولية، وتتضمن معايير المحاسبة المصرية بعض المعايير التي قد تستخدم في التدخل أو إجراء بعض التعديلات على رقم الربح.

**١ /٢ مشكلة البحث:**

انعكست الأزمة المالية الأمريكية على معظم اقتصاديات دول العالم ، و تعد الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمى، و لذا فإنها سوف تتأثر سلباً بهذه الأزمة، بل في واقع الأمر قد تأثرت بالفعل. و يعتمد تأثر الدول العربية على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية و العالم الخارجي. فقد ارتبطت بوادر الأزمة المالية العالمية بصورة أساسية بالربا أو سعر الفائدة، و في ظل منح القروض العقارية بسعر فائدة متغير ، و مع الارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام ٢٠٠٤ فقد انعكس هذا الارتفاع على تلك القروض؛ حيث أدى إلى زيادة في أعبائها وسداد أقساطها، و في المقابل توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، مما ترتب عليه تحميلهم أعباء إضافية نتيجة لهذا التأخير وفقاً لسياسة سعر الفائدة. و لم تقتصر المؤسسات المالية الأمريكية على التوسع في الإقراض من

خلال الديون العقارية ، بل عمدت إلى توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناءاً على أصل واحد عن طريق التوريق Securitization التي استخدمتها لتوليد مصادر جديدة للتمويل ، وبالتالي للتوسع في الإقراض من خلال التوريق للديون العقارية والذي يجمع بين الاقتراض و المشتقات. والمقصود بالتوريق، تجميع حزمة من القروض أو الديون المتشابهة ذات التدفقات النقدية المستمرة في المستقبل والمضمونة بأصول معينة من أجل بيعها وإصدار أوراق مالية جديدة مضمونة بتلك الأصول.

وبذلك يعمل التوريق على تحويل القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول، وإصدار موجة ثانية من الأصول المالية بضمان الرهون العقارية . فالبنك أو المؤسسة المالية المقرضة تقدم محفظتها من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فإن الاقتراض الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك أو المؤسسة المالية المقرضة، ثم يقوم البنك أو المؤسسة المالية بإعادة استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر ، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى . (باريان،٢٠٠٩ )

و قد كشفت العديد من المشاكل والأزمات التى تعرضت لها بعض الشركات أن معظم أسباب الانهيارات يرجع الى تلاعب الادارة فى التقرير المالى و الممارسات المختلفة لادارة الربح. حيث تلجأ الادارة فى ظل المرونة المتاحة فى الممارسات المحاسبية وتعدد بدائل السياسات والمعايير المحاسبية، بالتدخل فى تحديد أرباح المنشأة وفى اعداد التقارير و القوائم المالية بالشكل الذى يتفق مع أهدافها و دوافعها و تطلعاتها المختلفة.

بناءاً على ما تقدم تحاول الباحثة فى هذه الدراسة تناول تحليل و اختبار دور المراجعة فى الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق المالى ، وذلك من خلال تقديم اطار نظرى تتناول فيه تحليل و دراسة مفهوم و أهداف التوريق ، عرض وتحليل أهم مشكلات الافصاح المحاسبى المتعلقة بأنشطة التوريق، تحديد دوافع ادارة الأرباح ومداخل قياسها، مدى تأثير ممارسات ادارة الربح على قرار التوريق ، تقييم الوضع الحالى للتوريق فى مصر، صياغة الاطار المقترح لمراجعة عمليات التوريق يلائم التطبيق فى البيئة المصرية و الحد من ادارة الربح بهدف صياغة مجموعة من الفروض الاختبارية. و يعقب تقديم هذا الاطار النظرى قيام الباحثة بدراسة ميدانية على عينة من

مراقبى الحسابات باعتبارهم مقدمي خدمات المراجعة و إعداد تقرير المراجعة. وكذلك آراء مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك و مديرو صناديق الاستثمار، و مديرو أقسام منح الائتمان فى البنوك والذين يمثلون مجتمع الدراسة. بالاضافة الى الاعتماد على القوائم المالية المنشورة و الايضاحات المتممة لها وتقارير مراقبى الحسابات المنشورة لعدد من الشركات التى تمارس نشاط التوريق.

**١ /٣ هدف البحث:**

يهدف البحث بصفة أساسية الى الاختبار الميدانى لدور المراجعة فى الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق المالى فى مصر . مما استلزم من الباحثة التعرض للنقاط التالية بجانب الهدف الرئيسى:

- تحليل و دراسة مفهوم وأهداف التوريق.
- تحليل و دراسة دوافع ادارة الربح ومداخل قياسها.
- تحليل استخدام نشاط التوريق فى تأثير ادارة الربح.
- تقييم الوضع الحالى للتوريق فى مصر.
- دور المراجعة فى الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق المالى.
- الاختبار الميدانى لدور مراقب الحسابات فى الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق المالى فى مصر .

**١ /٤ أهمية البحث:**

يكتسب البحث أهمية خاصة من أكثر من زاوية:

- أهمية التوريق فى تحسين القوائم المالية للمؤسسات المالية و المساعدة فى توزيع المخاطر الائتمانية على عدد كبير من الدائنين، توسيع أسواق المال ، حل مشاكل الديون المتعثرة وتنشيط أسواق المال.
- اهتمام الهيئة العامة لسوق المال بنشاط التوريق فى مصر، وحاجة بيئة الأعمال المصرية الى دراسات حول الملامح الأساسية لمسئولية مراقب الحسابات لاكتشاف ادارة الربح من جانب شركات التوريق.

**١ /٥ منهج البحث:**

تحاول الباحثة فى هذه الدراسة تحليل و اختبار دور المراجعة فى الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق المالى فى مصر . وفى سبيل ذلك اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائى من خلال تحليل و استقراء الاصدارات المحاسبية المتعلقة بالقياس والافصاح المحاسبى عن عمليات التوريق ، مع الاستعانة بالمنهج الاستنباطى فى التعرف على أفضل الممارسات المحاسبية فى مصر و دور المراجعة فى الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق المالى ، مع التوصل الى اطار مقترح ومدى قبول عينة البحث لهذا الاطار.

**١ /٦ حدود البحث:**

ينصرف هذا البحث بصفة أساسية الى :

- اعتمدت الباحثة على قائمة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات، بالاضافة الى الاعتماد على القوائم المالية المنشورة والايضاحات المتممة لها وتقارير مراقبى الحسابات المنشورة لعدد من الشركات التى تمارس نشاط التوريق.
- يركز البحث بصفة أساسية على دراسة عمليات توريق الأصول المالية التى تتم من جانب شركات الرهن العقارى دون غيرها من أساليب التمويل من خارج الميزانية.

**١ /٧ فروض البحث:**

لتحقيق أهداف البحث تم اشتقاق فروض البحث والتى سيتم اختبارها فى بيئة الممارسة المصرية وتتمثل فى :

**الفرض الأول:**

يوجد فروق معنوية بين مفردات عينة البحث حول أهمية حول أهمية توافر أسس للقياس والافصاح المحاسبى عن عمليات التوريق.

**الفرض الثانى:**

يوجد فروق معنوية بين مفردات عينة البحث حول أهمية قيام مراقب الحسابات بتفهم عمليات المنشأة والمخاطر التى تواجهها .

**الفرض الثالث:**

يوجد فروق معنوية بين مفردات عينة البحث حول دور مراقب الحسابات فى الحد من قيام ادارة الشركات بادارة الربح باستخدام التوريق المالى.

**٢ – تنظيم البحث:**

لتحقيق أهداف البحث واختبار الفروض فسوف يسير البحث كما يلى:

- استقراء وتحليل أهم الدراسات السابقة.
- المعايير المهنية التى تناولت المحاسبة عن أنشطة التوريق.
- تحليل و دراسة مفهوم و أهداف التوريق.
- تحديد دوافع ادارة الأرباح و مداخل قياسها.
- تحليل استخدام التوريق فى ادارة الربح.
- تقييم الوضع الحالى للتوريق فى مصر.
- الاطار المقترح لدور المراجعة فى الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق المالى فى مصر.
- الدراسة الميدانية واختبار فروض البحث.
- الخلاصة والنتائج والتوصيات.

وسنعرض لما سبق على النحو التالى:

**٢ /١ استقراء وتحليل أهم الدراسات السابقة:**

لقد شهد العالم فى السنوات الأخيرة الكثير من الأحداث الهامة التى ترتبط بمجال الأعمال ، والتى لها تأثير كبير على بيئة الأعمال بصفة عامة وعلى مهنة المحاسبة والمراجعة بصفة خاصة ، ويتمثل ذلك فى الانهيار المالى لبعض الشركات العالمية الكبرى مما كان له تأثير مدمراً على مهنة المحاسبة و المراجعة ، المستثمرين، والمقرضين.

يتم تصنيف الدراسات السابقة الى التبويب التالى:

أ – دراسات خاصة بادارة الأرباح و دوافعها وأنواعها.

ب – دراسات خاصة بالتوريق كأحد أساليب ادارة الأرباح.

ج – دراسات خاصة بالمراجعة و دورها فى الحد من ممارسات ادارة الربح.

وفى الجزء التالى سوف يتم تناول كل مجموعة بالتفصيل كما يلى:

**٢ /١ /١ دراسات خاصة بادارة الأرباح و دوافعها وأنواعها :**

اهتمت هذه المجموعة من الدراسات بظاهرة ادارة الربح ودوافعها وأنواعها ، و قياسها من خلال الاستحقاق الاختيارى بالاعتماد على البيانات الفعلية المنشورة، حيث طور الفكر المحاسبى العديد من النماذج لقياس الاستحقاق الاختيارى كمقياس لادارة الربح، واختلفت تلك النماذج من حيث ما اذا كانت تقيس الاستحقاق الاجمالى أو استحقاق نوع محدد. وقد تم تناول هذه الدراسات وفقا للترتيب المنطقى لموضوع البحث كما يلى:

استخدم (De-Angelo,1986) التغير فى الاستحقاق الاجمالى ، وقد قدمت دراسة (Jones,1991) العلاقة الخطية بين الاستحقاق الاجمالى والتغير فى المبيعات والتجهيزات والألات. مع استخدام الاستحقاق الاجمالى عن الفترة السابقة كقيمة مستهدفة للاستحقاق الاجمالى العادى، وتقسيم عناصر الاستحقاق من مصروفات وايرادات الى استحقاق اختيارى وهو الجزء الذى تسعى النماذج الى تقدير قيمته واكتشافه، واستحقاق اجبارى وهو يمثل ما يجب أن تكون عليه الايرادات والمصروفات وتقدير قيمته ثم طرح هذه القيمة من اجمالى الاستحقاق للتوصل الى الاستحقاق الاختيارى. كما تناولت دراسة (Burgstahler and Dichev,1997) امكانية اكتشاف ممارسات ادارة الربح التى تهدف الى تجنب تناقص الأرباح أو تحقيق خسائر عند اجراء تحليل لتوزيع قطاع عرضى للأرباح. توصلت الدراسة الى وجود حالات تدور فيها الأرباح المعلنة حول المؤشر القياسى. وأشارت دراسة (Healy and Waheln,1999) الى توصيات المحللين الماليين بالبيع أو الاحتفاظ بالديون المالية للتنبؤ باتجاهات ادارة الربح، وأوضحت أن المنشآت التى لديها معلومات عن توقعات المحللين الماليين بالشراء أكثر ميلاً لادارة الربح لمقابلة توقعات المحللين الماليين . وفى نفس الاتجاه أوضحت دراسة ( أبو الخير،١٩٩٧) والتى تناولت ظاهرة ادارة الأرباح بطريقة مباشرة، تم التوصل الى أن هناك ارتفاع فى نسبة الاستحقاق الاختيارى الموجب والسالب فى التقارير المالية للشركات المصرية ، كما أوضحت دراسته (١٩٩٩) أن الشركات المصرية تمارس استحقاقاً اختيارياً بتخفيض المخصصات لزيادة الأرباح وأن الدافع الأساسى لادارة الربح يكمن فى التأثير على الأرباح باعتبارها المقياس التقليدى للأداء وتغيير ادارة الشركة

وطرح جزء من أسهم الشركة للاكتتاب العام. كما تناولت دراسة (Bagnoli and Watts,2000) التقييم النسبى لآداء المنشأة مقارنة بالمنشآت الأخرى كدافع لادارة الربح. وذلك عن طريق الدائنين والمستثمرين وغيرهم من الأطراف المستفيدة من القوائم المالية. حيث يتم استخدام التقييم فى تحديد الحوافز و المكافأت الادارية. توصلت الدراسة الى أنه فى الحالات التى يقوم فيها الدائنين والمستثمرين بتخصيص أموالهم بناء على المقارنات بين المنشآت، تقوم المنشآت بالمغالاة فى أرباحها لأنها تتوقع نفس السلوك من المنافسين.

ومن ناحية أخرى تناولت دراسة (Duncan,2001) الدوافع التى تدفع المنشآت لادارة الربح ومنها الحصول على الائتمان. حيث تعتمد المنشآت على الرفع المالى لتعظيم عوائد أصحاب المصالح بالمنشآة. انخفاض صافى الربح يؤدى الى تقليل فرص المنشآة فى الحصول على قروض مستقبلاً ولذا تلجأ الى ادارة الأرباح. ولذا تستخدم الادارة الاستحقاق الاختيارى لزيادة صافى الربح . قدمت دراسة (Nelson et al,2003) تقديم دليل وصفى عن كيفية قيام المديرين بادارة الربح، قسمت الدراسة المحاولات بحسب المدخل الرئيسى الى الاعتراف بالمصروفات، تحقق الايراد ، الاندماج، و قضايا أخرى . خلصت الدراسه الى أن ٥٣% من المحاولات هدفت الى زيادة ربح الفتره الحاليه ، وأن ١٦%من المحاولات ليس لها تأثير واضح على ربح الفتره الحاليه. كما قامت دراسة (Herman et al,2003) باختبار استخدام الدخل من بيع الأصول الثابتة كأحد أدوات ادارة الأرباح ، توصلت الى وجود علاقة سلبية بين الدخل من التوريق والخطأ فى التنبؤات الادارية للأرباح. اذا كانت أرباح العام الحالى أقل من التنبؤات الادارية للأرباح يتم استخدام الدخل من بيع الأصول الثابتة لادارة الأرباح لزيادتها حتى تتفق مع التنبؤات الادارية والعكس صحيح. أوضحت دراسة(Rosner,2003) قيام المنشآت بالتلاعب فى الأنشطة التشغيلية بهدف تجنب الاعلان عن خسائر بهدف تحقيق توقعات المحللين الماليين. و التى تتمثل فى منح خصومات نقدية بهدف تحقيق زيادة المبيعات، و تخفيض حجم النفقات الاختيارية بهدف تحسين هامش الربح. و استهدفت دراسة (Landsman,2006) تقديم النصائح الخاصة بالمشاكل التى تواجه القائمين على سن التشريعات عند تقييم التكاليف والمنافع الخاصة باستخدام القيمة العادلة عند اتخاذ القرارات

البنكية . يتم تقييم الاستثمارات فى الأوراق والمشتقات المالية بالقيمة العادلة. ولقد قامت بورصة الأوراق المالية فى عام ٢٠٠٥ باعداد تقرير للجنة و الكونجرس الأمريكى حددت فيه أن هناك فائدتين لمحاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية. و تتمثل فى امكانية الكشف و الافصاح عن فرص ادارة الأرباح و ذلك عن طريق الحد من استخدام توريق الأصل كوسيلة لتحقيق المكاسب عند توريق الأصول المالية والثانى ، تحد محاسبة القيمة العادلة لكل الأدوات المالية من التعقيد فى عملية اعداد التقرير. أوضحت الدراسة أن هناك ثلاث مستويات للتقييم يمكن اتباعها لتقييم القيمة العادلة وهى؛ المستوى الأول تقديرات القيمة العادلة التى تعتمد على أسعار الأصول والالتزامات المتشابهة مع الأصول والالتزامات التى يتم تداولها بنشاط. المستوى الثانى، تعتمد بعض التقديرات على أسعار السوق للأصول و الالتزامات المتشابهة أو ذات العلاقة. والمستوى الثالث ، بعض التقديرات وهى الأقل تفصيلاً تعتمد على تقديرات المنشأة حيث يتم الاعتماد على هذه الطريقة فى حالة عدم تحقيق المستوى الأول و الثانى، مع اعتماد المنشآت على أسعار السوق فى بناء تقديراتها. توصلت الدراسة الى أهمية اتباع محاسبة القيمة العادلة عند الاعتراف والافصاح للأدوات المالية، المدى الذى يجب السماح به للمديرين باستخدام المعلومات الخاصة فى تقديرات القيمة العادلة مع تقليل التلاعب فى نموذج المدخلات لادارة الربح. تصاحب القيمة العادلة عند صناعة القرارات العديد من المشاكل، معرفة كيفية تقليل خطأ القياس فى القيم العادلة لتعظيم الكفاءة الاقتصادية للنظام البنكى. توصلت الدراسة الى أن المعيار الدولى رقم (٣٩) أكثر قبولاً من المعيار الأمريكى رقم (١٤٠) حيث يجمع بين مدخلى المكونات المالية، و المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصول المالية للاعتراف بعمليات التوريق و لذا يعتبر أكثر شمولاً من المعيار الأمريكى رقم (١٤٠) الذى يأخذ بمدخل المكونات المالية فقط للاعتراف بعمليات التوريق. كما أوضحت دراسة (السهيلى،٢٠٠٦) أن المنشآت السعودية تقوم بادارة الأرباح بهدف المحافظة على المستوى المتوقع للأرباح حيث تمارس الاستحقاق بطريقة موجبة عند انخفاض الربح أو عند تحقيق خسائر منخفضة نسبياً و تمارس الاستحقاق بطرق سالبة عندما تكون الأرباح مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة. و من الدوافع التى تبرر ممارسة ادارة الأرباح فى المنشآت السعودية رغبة المنشآت فى الحصول على زيادة فى رأس المال. عن طريق

استخدام الاستحقاق الاختيارى لزيادة الأرباح فى السنوات التى يتم فيها زيادة رأس المال. توصلت الدراسة الى عدم وجود تأثير لنسبة مديونية المنشآة فى ممارسة ادارة الأرباح، حيث أن التمويل الخارجى لم يكن دافعاً للمنشآت السعودية لممارسة ادارة الأرباح.

و فى نفس الاتجاه استهدفت دراسة (زعطوط،٢٠٠٧ ) تحليل بدائل القياس المحاسبى للقيمة العادلة لاستثمارات المؤسسات المالية فى الأوراق المالية. توصلت الدراسة الى أن القياس المحاسبى لاستثمارات البنوك التجارية فى الأوراق المالية بالقيمة العادلة يؤثر ايجابياً على ملاءمة المعلومات المحاسبية. تعتبر أسعار السوق المعروضة للأوراق المالية أفضل مقياس للقيمة العادلة للأوراق المالية فى حالة ما اذا كانت السوق كفء، و فى حالة عدم اتاحة أسعار السوق تقوم الادارة بتقدير القيمة العادلة للأوراق المالية بوسائل التقدير المتاحة مثل استخدام أسس للتقييم مثل التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج التسعير المختلفة. يمكن النظر الى مضمون عملية ادارة الربح من خلال ثلاث زوايا؛ تتمثل الأولى فى هدف الادارة فى زيادة الحوافز و تعظيم سعر السهم فى السوق، الثانية هناك محددات تحد من قدرة ادارة المنشأة فى تحقيق ادارة صافى الربح فى ضوء المسببات السابقة وهى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المحاسبة و معايير المراجعة، والثالث الأعباء التى تترتب على قيام الادارة بادارة الربح. (حسانين،٢٠٠٧ )

**٢/١/٢ دراسات خاصة بالتوريق كأحد أساليب ادارة الأرباح.**

اهتمت هذه المجموعة من الدراسات بالتوريق كأحد أساليب ادارة الأرباح ، وأوضحت أن من أسباب الأزمة المالية تساهل المؤسسات المالية في إعطاء القروض العقارية والقروض الاستهلاكية و بيع هذه القروض لشركات التوريق.

تناول (Perry,1993) عملية توريق الأصول المالية ومعالجتها كعملية بيع أو اقتراض مضمون حيث يساعد الاختلاف بين الحالتين فى وضع معايير محاسبية أكثر ملائمة لمعالجة عمليات التوريق. ان الحكم على طبيعة عملية التوريق يتوقف على من يملك حق الحصول على المنافع وتحمل المخاطر المترتبة على ملكية الأصول المالية المحولة. هدفت دراسة (Hist,1994) الى اختبار حساسية مراقب الحسابات لدوافع ادارة المنشأة لادارة الربح . هناك حوافز جوهرية معتمدة على النتائج المالية للمنشأة ينتج عنها زيادة الخطر الكامن لوجود تحريفات جوهرية تتطلب ممارسة مراقب الحسابات لدرجة

عاليـــة من الشك المهنى أثناء آداء عمليـــة المراجعة. تناولت دراســة (Wood et al,1996) المشاكل المحاسبية المرتبطة بعملية توريق الأصول المالية ومنها تأثير أنشطة التوريق على أسعار أسهم الشركات التى تزاول هذا النشاط والذى يختلف باختلاف نــوع النشاط الذى تزاوله المنشأة، اختبار أثر اختلاف نوع الأصل المورق على حقــوق حملــة أسهم الشركات التى تقوم باجراء أنشطة التوريق مع التطبيق على البنــوك ، المؤســسات المالية الأخرى، والشركات الصناعية. تم التطبيق على عدد (٣٩ ) منشأة، تكونت عينــة الدراسة من (٢٩٤) عملية توريق. توصلت الدراسة الى أن الاعلان عن توريق الأصول يؤثر على أسعار أسهم الشركات التى تقوم بالتوريق، ويختلف الأثر باختلاف نوع النشاط الذى تزاوله المنشأة. ومن ناحية أخرى تناولت دراســة لجنــة بــازل (Basel,2001) متطلبات الافصاح اللازمة لعمليات التوريق من جانب البنوك بهدف تحسين سوق التوريق والذى يتطلب قيام البنوك بالافصاح عن معلومات عن حجــم ، شــكل، ونــوع عمليــات التوريق التى تقوم بها حتى تسمح للمستثمرين من تقييم المخاطر التى يتعرض لها البنــك القائم بالتوريق. أوضحت الدراسة متطلبات الافصاح والتى تنقسم الى، افــصاح كمــى و افصاح نوعى . يشمل الافصاح الكمى ؛ المبلغ الكلى للقروض المورقة والتعهدات غيــر المدفوعة، ملخص أعمال التوريق السنوى، بيانات ادارة الأصول المورقــة و التعهــدات غير المدفوعة، و بيانات الأصول المورقة . يختص الافصاح النوعى بتوريــق الأصــول المالية وتشمل اعتماد المؤسسة المالية على التوريق كمصدر للتمويل، مناقشة الأدوار التى تتم من جانب البنوك فى عمليات التوريق ، وملخص السياسات المحاسبية للبنك الخاصــة بأنشطة التوريق .

ومن ناحية أخرى تناولت دراسة (حسن،٢٠٠٤ ) دراسة عمليات التوريق فى مــصر باعتبارها أحدث علاج لمشاكل التمويل العقارى فى مصر من خلال التعرف على مفهــوم التوريق، تطوره، مميزاته ، المؤسسات المرتبطة به. كمــا تناولــت الدراســة المعيــار الأمريكى رقم (١٤٠ ) الخاص بتوريق الأصول والمحاسبة عن تحويلات الأصول المالية و التخلص من الالتزامات . توصلت الدراسة الى أن هناك العديد من الطرق المحاســبية لتقييم الأصول المالية و هى؛ طريقة التكلفة التاريخية، طريقة القيمة الاستبدالية ، طريقــة القيمة الحالية، و طريقة القيمة العادلة. أهمية الافصاح عن الأصــول الماليــة التــى تــم

توريقها، المبلغ الذى تم الحصول عليه من الأصول التى تم توريقها، و السياسات المحاسبية المستخدمة فى القيمة العادلة للأصول المالية محل التوريق. تناولت دراسة (ابراهيم ،٢٠٠٤ ) تحليل المشكلات المحاسبية المتعلقة بالقياس و الافصاح المحاسبى عن نشاط التوريق فى البنوك المصرية، تأثير عمليات التوريق على القوائم المالية المنشورة للبنوك. توصلت الدراسة الى أن هناك تباين بين أطراف العينة بشأن مدى أهمية الافصاح المحاسبى عن الأصول المالية محل التوريق ضمن عناصر الأصول المتداولة والالتزامات، و الافصاح عن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التوريق ضمن عناصر قائمة الدخل أو الايضاحات المتممة للقوائم المالية.

و فى نفس الاتجاه تناولت دراسة (Adhikari and Betancourt,2008) أسس المعالجة المحاسبية عن عمليات التوريق كما جاءت فى الاصدار الأمريكى رقم (١٤٠ ) والدولى رقم (٣٩ ) وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف فيما يتعلق بمدخل الاعتراف بعمليات التوريق و أسس القياس و الافصاح المحاسبى عنها. يتم الاعتماد على مدخلين فيما يتعلق بمدخل الاعتراف و هما؛ مدخل المكونات المالية ، ومدخل المخاطر و المنافع. يتم التعبير عن مدخل المكونات المالية من خلال مفهوم السيطرة على الأصول، و فى حالة قيام المحول بتحويل الأصول المالية و الاحتفاظ بجزء من التدفقات النقدية الكامنة وبيع ما تبقى من حقوق الى وحدة ذات غرض خاص فانه يعترف بالأصول المحتفظ بها بالميزانية و يستبعد الأصول المحولة. ويشير مدخل المخاطر والمنافع إلى أنه حالة ما إذا احتفظ المحول بكل أو معظم المخاطر و المنافع الناتجة عن ملكية الأصول تعالج عملية التوزيع كاقتراض بضمان تلك الأصول. كما أشارت دراسة (اليوسف،٢٠٠٨ ) أن أسباب الأزمة هي؛ التوسع الكبير لمعاملات المضاربات في الأسواق المالية بما فيها ما يتم عبر الانترنت، حتى طغت علي المعاملات الحقيقية التى هي مبرر قيام السوق المالية لما تقدمه من سيولة وسهولة في الانتقال من استثمار إلي آخر و طبيعة المضاربات تجعلها غير منتجة ، نشوء معاملات كثيرة لا يقصد منها إلا المضاربة علي الأسعار وهي في الأصل صفقات لا تنتج أية قيمة مضافة في السوق في حين تستثمر في هذه المعاملات أموال طائلة. انتشار ثقافة الربح السريع بدون النظر إلي النتائج البعيدة للصفقة وبخاصة مع قصور القوانين والضوابط والتعليمات الادارية عن متابعة الأساليب المتجددة فى ابتكار

أشكال جديدة للمعاملات والعقود . الاعتماد في التمويل علي الإقراض بالفائدة الـذي هـو عملية لا تخلق بحد ذاتها قيمة مضافة، انتشار التوريق و قبول المؤسسات المالية للتوريق بقيود قليلة وغير متطورة مع تطور الابتكارات الجديدة. كما تعد الأزمة المالية العالميـة حالة عملية من اقتصاديات المعلومات و ترجع الى التوسع فى عمليات التوريق الخـاص بالرهن العقارى حيث تخلق معلومات غير متماثلة.(Joseph,2008)

كما تناولت دراسة (عبد الله،٢٠٠٨ ) متطلبات القياس والافـصاح المحاسـبى عـن عمليات توريق الأصول المالية . وأوضحت أن يتم الحكم على طبيعة عملية التوريق مـن حيث اعتبار عملية تحويل الأصول المالية من المحول الى المحول اليه بيعاً فعليـاً لهـذه الأصول أم اقتراضاً بضمان هذه الأصول من خلال مدى تحقق شروط تنازل المحول عن السيطرة على الأصول المالية المحولة المنصوص عليها فى الفقرة رقـم (٩ ) للاصـدار المحاسبى الأمريكى رقم (١٤٠ ). فى حالة تحقق شروط تنازل المحول عن السيطرة يـتم معالجة عملية تحويل الأصول المالية من المحول الى المحـول اليـه بيعـاً فعليـاً لهـذه الأصول، و بالتالى يتم استبعاد هذه الأصول من ميزانية المحول و اثباتها بميزانية المحول اليه، و يتم تقييم هذه الأصول بقيمتها العادلة. كما يتم الاعتراف و الافصاح عن المكاسب و الخسائر الناتجة عن عملية تحويل و بيع الأصول المالية المحولة بالقوائم المالية للشركة البائعة خلال الفترة التى تم فيها البيع ، و تقاس تلك المكاسب والخسائر بالفرق بين القيمة الدفترية لتلك الأصول و قيمتها العادلة. و فى حالة عدم تحقق أى شرط من شروط تنازل المحول عن السيطرة يتم معالجة عملية تحويل الأصول المالية من المحول الى المحـول اليه اقتراضاً بضمان هذه الأصول .

**٢ /١ /٣ دراسات خاصة بالمراجعة و دورها فى الحد من ممارسات ادارة الربح:**

اهتمت هذه المجموعة من الدراسات بدور مراقب الحسابات فى الحد مـن ممارسـات ادارة الربح.

تناولت دراسة ( Beckertal ,1998 ) اختبار أثر جودة المراجعه على اداره الـربح باعتبار أن جوده المراجعه تعتبر عاملاً من العوامل التى تقيد جوده ادارة الربح. شركات المراجعة ذات الجوده العالية تعتبر أكثر قدره على اكتشاف الممارسات المحاسبيه المثيره للتساؤل والاعتراض عليها أو التحفظ عليها فى التقرير. اختبـرت الدراسـة عينـه مـن

الشركات التى تراجع حساباتها بواسطه مكاتب المراجعه الكبرى فى الولايات المتحده الأمريكية وعينة من الشركات التى تراجع حساباتها بواسطة مؤسسات محاسبية أقل حجماً لعدة سنوات متتاليه. وقد خضعت العينه الثانيه لمراجعه أقل جوده من العينه الأولى. كما تناولت دراسة (Collins,1999) الافصاح المقترح لعمليات توريق الأصول المالية بالنسبة للمؤسسات المالية التى تقوم بتوريق أصولها. مع تقييم التعديلات الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية ضمن المعيار المحاسبى رقم (٣٩ ) وتتمثل التعديلات فى كيفية اعتبار ما اذا كان تحويل الأصول المالية للشركة ذات الغرض الخاص بيعاً حقيقياً أم اقتراض بضمان. توصلت الدراسة الى أهمية استبعاد الأصول من ميزانية الشركة البادئة بالتوريق مع عدم التنازل عن السيطرة عليها والاعتراف بالالتزامات المرتبطة بها داخل الميزانية.. ومن ناحية أخرى أشارت دراسة(Sharma,2001) الى مدى أهمية المخاطر المرتبطة بالمعالجة المحاسبية للأصول المحولة خارج الميزانية فى المؤسسات البادئة بالتوريق وأثرها على القوائم المالية . وأوضحت أن هيكل التوريق فى ظل المعيار المحاسبى الدولى رقم (٣٩ ) يسمح للمؤسسات المالية البادئة بالتوريق والشركات المصدرة لسندات التوريق أن تعمل على تحسين مؤشرات الآداء من خلال استبعاد الأصول المحولة من الميزانية والالتزامات المرتبطة بها كضمان لهذه الأصول مع استبعاد هذه الأصول من الميزانية وتخفيض المخاطر المرتبطة بها. وفى نفس الاتجاه تناولت دراسة (Rosenblatt and Johnson,2001) تقييم المعالجات المحاسبية لعمليات توريق الأصول المالية الواردة بالاصدار الأمريكى رقم (١٤٠ ). خلصت الدراسة الى أن عملية تحويل الأصول المالية من الشركة البادئة بالتوريق الى المنشآة المصدرة لسندات التوريق تعتبر بيعاً حقيقياً فى حالة استلام نقدية أو عوائد أو حق انتفاع من الأصول المالية المحولة، مع تنازل المحول عن مسئوليته تجاه الأصول المالية المحولة. أهمية الاعتراف بالتسويات المتعلقة بالقيمة العادلة للأصول المالية المحولة للمنشآت المصدرة لسندات التوريق.

ومن ناحية أخرى قامت دراسة (Nelson et al,2002) باستقصاء آراء مراقبى الحسابات فى ممارسات مديرى المنشآت التى تمارس ادارة الربح عن طريق دليل ميدانى. يقوم المديرين بتنويع محاولات ادارة الربح بهدف تقليل فرص مراقب الحسابات

لطلب التعديل، اشتملت الدراسة على قوائم استقصاء من (٢٥٣ ) مراقب حسابات من أحد المكاتب الخمس الكبرى . توصلت الدراسة الى قيام مديرى المنشآت بمحاولات لادارة الربح عن طريق عمليات مهيكلة عندما تكون المعايير دقيقة . كما هدفت دراسة (Segovia,2003) الى اختبار أثر نوع المعيار المحاسبى، تفسيرات الادارة، وأخطاء هيئة سوق المال الأمريكية عن قيامها بفحص دفاتر المنشآة والتحقق من خلوها من ادارة الأرباح. توصلت الدراسة الى أن هناك العديد من العوامل التى تؤثر على الحكم الشخصى لمراقب الحسابات من تقدير تفسير السياسات المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً بواسطة ادارات المنشآت التى يحتمل أن يكون لديهم دوافع خاصة تؤدى الى تحيزهم أثناء تفسير وتطبيق هذه السياسات المحاسبية. تسهل المعايير المحاسبية الحالية من عملية ادارة الأرباح. يتم المحاسبة عن عمليات التوريق بالمنشآت ذات الغرض الخاص المصدرة لسندات التوريق، من خلال تحليل القواعد المحاسبية الخاصة بعمليات التوريق التى لديها فى حالة اعتبار عمليات التحويل للأصول عملية بيع حقيقى أو عملية تمويل. توصلت الدراسة الى، فى حالة عدم تمكن المنشآة ذات الغرض الخاص السيطرة على الأصل المحول اليها تقوم باثباته فى الدفاتر على أنه اقتراض . و فى حالة السيطرة عليه يتم اثباته كعملية شراء حقيقى. أوضحت الدراسة بعض أوجه القصور فى القواعد المحاسبية المتعلقة بعمليات توريق الأصول بالنسبة للمنشآة ذات الغرض الخاص. كما هدفت دراسة ( Bauwhede et al,2003) الى التعرف على العلاقة بين ادارة الاستحقاق الاختيارى والتى تعتبر الأداة الرئيسية لادارة الأرباح وبين حجم مكتب المراجعة وطبيعة الملكية وذلك بالتطبيق على بعض المنشآت البلجيكية. و قد اعتمدت الدراسة على استخدام الاستحقاقات الاختيارية أو عير المتوقعة فى قياس ادارة الأرباح، كما أن اجمالى الاستحقاقات تعادل التغير فى رأس المال العامل غير النقدى مطروح منه اهلاكات و خسائر الأصول الثابتة مطروحاً منه النقص فى المخصصات و مضافاً اليه الزيادة فيها، وأن الاستحقاقات الاختيارية يتم الوصول اليها كما يلى:

$$DACit=TACit - TACit\text{-}1$$

حيث:

DACit : الاستحقاقات الاختيارية للمنشأة فى فترة محددة .

TACit : اجمالى الاستحقاقات لذات المنشأة فى ذات الفترة.

TACit-1 : اجمالى الاستحقاقات لذات المنشأة فى الفترة السابقة لها.

توصلت الدراسة الى أن زيادة حجم مكتب المراجعة يعتبر قيد على الادارة لممارسة عملية ادارة الأرباح على عكس مكاتب المراجعة الصغيرة.

وفى نفس الاتجاه ، هدفت دراسة (Cohen et al,2003) الى اختبار تأثير قانون ساربنز أوكسلى على ادارة الأرباح فى المنشآت الأمريكية. تضمن القانون العديد من البنود الخاصة بدعم استقلال مراقب الحسابات و تحديد فترة المراجعة، و ذلك بهدف الحد من ممارسات ادارة الربح و اعادة الثقة و المصداقية لعملية التقرير المالى، كما هدفت الى محاولة تعظيم جودة الأرباح المحاسبية. تم الاعتماد على الاستحقاق الموجه كمؤشر عن ادارة الربح. توصلت الدراسة الى أن مستوى الاستحقاق الموجه ارتفع فى فترة الانهيارات مقارنة بالفترة السابقة لها ثم انخفض بعد صدور القانون . واستهدفت دراسة (Jones and Hensher,2004) استخدام نماذج توقع الأزمات المالية فى الآونة الآخيرة فى العديد من المجالات، منها مراقبة الجهات النظامية لمدى قدرة المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات على الوفاء بالديون و تقييم مدى تأمين و تغطية الديون، وتقييم المراجعون لقدرة المنشأة على الاستمرار و قياس مخاطر محافظ الأوراق المالية، و تسعير السندات غير القابلة للسداد و التوريق ، والأوراق المالية الأخرى الأكثر عرضة لمخاطر الائتمان قيام المنشآة بتأسيس أكثر من وحدة ذات هدف خاص وذلك للقيام بعمليات توريق الأصول المالية فيما بين المنشآة الأم والشركات ذات الهدف الخاص. كما أوضحت أن دخول الوسطاء المتعددين يضعف العلاقة بين المستثمر المشترى للأوراق المالية أو المقرض بضمانها والشركة المنظمة ، كما لا يتطلب الافصاح عن أى ديون اضافية . كما ناقشت الدراسة النتائج التى تترتب على التوريق وتشمل؛ زيادة قيمة المنشآة المنظمة من وجهة نظر المستثمر فى سوق المال أكثر من الحقيقة نتيجة لتحسين قدرة المنشآة على تحقيق الربحية وتحسن السيولة لديها بصورة غير حقيقية، عدم امكانية استرداد المستثمر فى المنشآت من خلال الأوراق التى حصل عليها فى حالة افلاس المنشآة المنظمة.

ومن ناحيةأخرى، تناولت دراسة (Feng et al,2006 ) دوافع ادارة المنشآت الأمريكية بالقيام بالتوريق، و قدرة المنشآت على ادارة الأرباح من خلال عمليات التوريق. واعتبرت الدراسة أن الدوافع الاقتصادية هى الدافع الأساسى للقيام بالتوريق، و امكانية ادارة الأرباح المنشورة. و تتمثل الضرورات الاقتصادية فى الحاجة الى تمويل الأصول و الحصول عليها بموجب عقد ايجار رأسمالى، أو يكون لدى المنشآة أصول يمكن توريقها كالديون و ترغب فى الحصول على سيولة نقدية من بيع هذه الديون.

**- تقييم نتائج الدراسات السابقة:**

من خلال تناول الدراسات السابقة، يتضح أن هناك بعض الدراسات التى تناولت ادارة الربح، و دوافعها وأنواعها، والبعض الأخرمن الدراسات تناول التوريق كأحد أساليب ادارة الربح . هناك ندرة شديدة فى الدراسات التى تتعلق بدور المراجعة فى الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق فى البيئة المصرية. مما يستدعى أهمية القيام بهذه الدراسة والتطبيق على البيئة المصرية للتعرف على دور المراجعة فى الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق فى البيئة المصرية.

**٢ / ٢ المعايير المهنية التى تناولت المحاسبة عن أنشطة التوريق:**

لأهمية موضوع التوريق قامت العديد من المنظمات المهنية و الهيئات العلمية على المستويين المحلى و الدولى بوضع معايير للمحاسبة عن التوريق **و من أمثلة المعايير التى تم اصدارها فى هذا الشأن:**

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار ٧٧(FASB No.77) فى عام ١٩٨٣ والذى تناول المحاسبة عن تحويل الحسابات والأوراق التجارية واعتبر عملية التحويل فى جوهرها هى عملية بيع لهذه الحسابات، الأمر الذى يعنى عدم وجود التزام يمكن تسجيله فى قائمة المركزالمالى للمنشأة. وهناك ثلاث شروط لابد من توافرها وتتمثل فى؛ انتقال حق الانتفاع الى المحول اليه، الاتفاق لا يرتب حق الرجوع على المنشأة المحولة، لا تدفع المنشأة المحولة أى مدفوعات نتيجة عدم التحصيل. فاذا توافرت هذه الشروط يمكن للمنشأة المحولة اعتبار عملية التحويل بيع للحسابات المدينة مما يعنى استبعاد هذه الحسابات من أصول المنشأة وعدم تسجيل أى التزامات. ولكن تفصح عن

عمليات التحويل والالتزامات العرضية الناتجة عنه فى الايضاحات المتممة للقوائم المالية.(Naser,1993)

فى عام ١٩٩٥ تم اصدار معيار المحاسبة الدولى رقم (٣٢ )(IAS No.32) والذى ينص على ضرورة الافصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بأنواع معينة من العمليات منها تحويل أصول مالية مع استمرارية وجود علاقة من قبل المحول على الأصول المحولة مثل توريق الأصول المالية. مع الافصاح عن المعلومات التى تتعلق بطبيعة الأصل المالى الذى تم توريقه، و الافصاح عن مخاطر الائتمان المرتبطة بالأصول المالية التى تم توريقها. و فى عام ١٩٩٩انص معيار المحاسبة الدولى رقم (٣٩ ) (IAS No.39) على قياس الأصول المترتبة على التوريق بالقيمة العادلة السائدة للأصل المالى وقت عملية التحويل، مع قياس المكاسب و الخسائر بناء على الفرق بين العوائد و المبلغ المسجل للأصل المالى مضافاً اليه القيمة العادلة لأى التزام مالى جديد، مضافاً اليه أو مخصوماً منه أى تعديل سابق على الأصل المباع تم ادراجه فى حقوق الملكية ليعكس قيمته العادلة. مع ضرورة قيام المحول بالافصاح فى صلب القوائم المالية عن طبيعة عملية التوريق من حيث معالجتها كبيع أو اقتراض.

يضاف لما سبق اصدار المعيار ١٢٥ (FASB No.125) فى عام ١٩٩٦ وتناول المحاسبة عن توريق وبيع الأصول المورقة وتم الغاء العمل به باصدار المعيار (١٤٠ ) (FASB No.140) والذى تناول توريق الأصول المالية مثل قروض الرهن العقارى، المستحقات التجارية، الحسابات الدائنة المتداولة و يطالب المدين الافصاح عن ؛ معلومات الضمان، الافصاح عن القيمة العادلة فى نهاية فترة الضمان و المعلومات عن مصادر واستخدامات الضمان، ايضاح الأصول المرهونة كضمان و التقرير عن هذه الأصول فى الايضاحات المتممة للقوائم المالية بصورة منفصلة عن الأصول غير المرهونة. كما تطلب المعيار الافصاح عن؛ نتائج معاملات التوريق التى تم الدخول فيها أثناء الفترة وتقييم الحصص المحتفظ بها فى توزيعات سابقة ومازالت معلقة فى نهاية الفترة ، وصف للسياسات المحاسبية للقائم بالتحويل من أجل القياس المبدئى للحصص المحتفظ بها فى التوريق، الربح أو الخسارة من توريق الأصول المالية. كما أصدر المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين AICPA فى عام ٢٠٠٠ المعيار رقم (٩٢ ) (SAS No.92) عن

مراجعة أنشطة التوريق، مع تناول العوامل التى تؤثر على حصول مراقب الحسابات على تأكيدات معقولة عن المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة والاختبارات الأساسية واجراءات المراجعة بصفة عامة مع عدم تناول أثرها على تقرير المراجعة . كما قام الاتحاد الدولى للمحاسبة باصدار التفسير رقم (١٠١٢ ) فى عام ٢٠٠١ فى شهر مارس والذى لا يختلف كثيراً عن المعيار الأمريكى رقم (٩٢ ) لمراجعة أنشطة التوريق .كما صدر معيار المراجعة الأمريكى رقم (٩٩ ) المعدل للمعيار رقم (٨٢ ) فى عام ٢٠٠٢ (SAS 99) بعنوان مسئولية مراقب الحسابات عن اعتبارات التلاعب أثناء مراجعة القوائم المالية. (وزارة الاستثمار،٢٠٠٨ )

كما أكد المعيار البريطانى رقم (٥ ) (FRS No.5) على ضرورة الاعتراف بالأصول المالية المحولة و ذلك بعد تحديد نوعية الأصل و الابقاء عليها داخل الميزانية العمومية للمؤسسة المالية البادئة بالتوريق (المحول ) طالما يتحمل مخاطر هذه الأصول ولا يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة من تحويل الأصول المالية المورقة بقائمة الدخل، و لكن عند قيامه بتحويل المخاطر المرتبطة بالأصول المالية المحولة الى المحول اليه فلا يتم الاعتراف بالأصول داخل ميزانية المحول ولكن يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من عملية تحويل الأصول. وتوافق المعيار الكندى رقم (١٢ ) (ACG-12) فى بعض البنود مع المعيار المحاسبى الأمريكى رقم (١٤٠ ) فيما يتعلق بمعالجة الأصول المحولة من اعتراف و قياس و افصاح محاسبى. كما ركز المعيار على التنازل عن السيطرة من قبل المحول عند تحويل الأصول المالية و قام بمعالجة بعض البنود المتعلقة بنشاط التوريق خارج الميزانية العمومية و توسع هذا المعيار فى عمليات الافصاح المحاسبى عن عمليات التوريق.(عبد الله،٢٠٠٨ )

ولقد تبنت جمهورية مصر العربية معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية ، ومرت عملية اعتماد المعايير بعدة مراحل انتهت الى اعتماد (٣٥ ) معيار محاسبى بموجب القرار الوزارى رقم (٢٤٣ ) لسنة ٢٠٠٦ والصادر فى ١٢ /٧ /٢٠٠٦ . كما انتهت الى اعتماد ( ٣٨) معيار مراجعة بموجب القرار الوزارى رقم ( ١٦٦) لسنة ٢٠٠٨ . من المعايير التى لها علاقة بالتوريق؛ المعيار المصرى رقم (٢٥ ) معيار الأدوات المالية- الافصاح و العرض ، و المعيار المصرى رقم (٢٦ ) معيار الأدوات

المالية – الاعتراف والقياس . و قد عرف المعيار المصرى رقم (٢٦ ) الأصول المالية المتاحة للبيع بأنها الأصول التى تم تحديدها كأصول متاحة للبيع عند الاقتناء. مع استبعاد القروض و الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، و اذا لم تصنف الاستثمارات فى أدوات حقوق الملكية كاستثمارات بالقيمة العادلة فانها تصنف كاستثمارات متاحة للبيع بعد الاعتراف الأولى ، حيث يتم قياس هذه الأصول بالقيم العادلة لها دون أى خصم مقابل تكلفة المعاملات التى تكبدتها عند البيع أو أية أشكال أخرى من التصرف. و استثنى المعيار من ذلك الاستثمارات فى أدوات حقوق الملكية التى ليس لها سعر سوق مسجل فى البورصة فى سوق نشط، و فى هذه الحالة يجب قياسها بالتكلفة اذا كان هناك صعوبة فى تقدير القيمة العادلة لها. (الجمعية المصرية للمحاسبين القانونيين،٢٠٠٦ )

كما تناول معيار المراجعة المصرى رقم (٥٤٥ ) ومعيار المراجعة الدولى (٥٤٥ ) مراجعة قياس القيمة العادلة والافصاح عنها بهدف وضع معايير و توفير ارشادات تتعلق بمراجعة قياسات و افصاحات القيمة العادلة الموجودة فى القوائم المالية. كما تطلب معيار المراجعة المصرى رقم (٥٠٠ )* أدلة المراجعة* فى الفقرة رقم (١٦ ) من المراقب أن يستخدم التأكيدات بتفاصيل كافية ليشكل أساساً لتقييم مخاطر التحريفات الهامة و المؤثرة، و تصميم و آداء اجراءات مراجعة اضافية لمواجهة المخاطر التى تم تقييمها. (وزارة الاستثمار،٢٠٠٨ )

كما جاءت بعض المعايير لتشجع بوجود ممارسات ادارة الربح؛ معيار المحاسبة المصرى رقم (٥ ) يتناول*السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية* فى الفقرة (٣٢ ) من المعيار و التى تنص على نتيجة عدم التأكد التى تتصف بها أنشطة المنشأة لا يمكن قياس العديد من البنود فى القوائم المالية بدقة ولكن يمكن فقط تقديرها. يعد استخدام التقديرات المعقولة جزء أساسى فى اعداد القوائم المالية و لا يؤدى الى المساس بمصداقيتها. و لاشك أن ذلك المعيار يساعد الادارة لممارسة ادارة الربح سواء فى الفترة الحالية أو الفترات القادمة.

ان معايير المراجعة المتعارف عليها لم تتطلب اجراءات خاصة لمراجعة أنشطة التوريق. ومن الاجراءات القيام باختبارات تفصيلية للمعاملات والأرصدة، فحص محاضر اجتماعات الجمعية العامة وفحص السجلات المحاسبية الخاصة بالمعاملات الكبيرة

والأرصدة غير العادية مع اعطاء عناية خاصة للمعاملات المسجلة قرب أو نهاية الفترة . ويساعد هذا الفحص على توضيح علاقة الضامن ومعاملات أخرى مع الأطراف ذوى العلاقة وفحص معاملات الاستثمار مثل شراء أو بيع حصص فى حقوق الملكية. وفى حالة عدم الحصول على أدلة اثبات كافية وملائمة يجب تقييد تقريره على نحو ملائم. (Rittenberg,etal,2008) (العقيلى،٢٠٠٩ )

ويؤخذ على هذه المعايير أنها لم تتناول مراجعة أنشطة التوريق وأثرها على تقرير المراجعة .

مما سبق يتضح وجود قصور فى معايير المراجعة لتناول أثر أنشطة التوريق على عملية المراجعة، وعلى مسئولية مراقب الحسابات. وقد ساعدت المنظمات المهنية فى التوسع فى ممارسة أنشطة التوريق خارج الميزانية، حيث أقرت المعايير المحاسبية بالمعالجة الأساسية للاعتراف بها فى صلب القوائم المالية مع وجود معالجة بديلة للافصاح عنها ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية. وقد ساعد ذلك ادارة المنشآت على استغلال الثغرات فى تطبيق المعايير المحاسبية واستخدام المعالجة البديلة، مما أدى الى العديد من المشاكل المحاسبية التى ترتبط بالقياس والافصاح عن أنشطة التوريق، بالاضافة الى المخاطر المالية التى تنتج من عدم الاعتراف بها فى صلب القوائم المالية.(العقيلى،٢٠٠٩)

من خلال تناول الدراسات السابقة والاصدارات المهنية، يتضح أهمية البحث فى مجال دور المراجعة فى الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق المالى . و ذلك بهدف الوصول الى اطار متكامل لمتطلبات الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق المالى فى مصر ، وهذا ما سيتم تناوله فى الجزء التالى.

**٢ /٣ تحليل و دراسة مفهوم و أهداف التوريق:**

أسفرت جهود الخبراء عن الكثير من البدائل التى يترتب عليها تمويل أنشطة المنشآة دون أن يؤثر ذلك على الهيكل التمويلى للمنشآة نتيجة لعدم الاعتراف بالالتزامات الناتجة عنها فى اطار المعايير المحاسبية السائدة. و من هذه البدائل توريق الأصول المالية، والذى يعد تمويل من خارج الميزانية. و لقد تناولت العديد من الدراسات الأكاديمية تعريف التوريق واختلفت التعريفات باختلاف زوايا الرؤية التى تهم كل باحث مثل

التركيز على مزايا التوريق، أو مخاطره الائتمانية، أو أطراف اتفاق التوريق، أو المستثمرين فى الأوراق المالية المصدرة ، أو الضمانات التى تستند اليها عمليات التوريق و نوعية الأصول القابلة للتوريق. (عبد الله،٢٠٠٨ )

يوجد اتفاق تام بين المعيار الدولى رقم (٣٩) و الاصدار الأمريكي رقم ( ١٤٠) والاصدار الاسترالى رقم (١٣٩) و الاصدار الكندى رقم (١٢ ) فيما يتعلق بمفهوم التوريق على تحويل الأصول المالية الى أوراق مالية قابلة للتداول فى سوق الأوراق المالية. و قد عرف قانون التمويل العقارى المصرى التوريق بأنه تحويل الأصول المالية الى أوراق مالية قابلة للتداول فى سوق الأوراق المالية. (قانون التمويل العقارى،٢٠٠١ ) كما تعرف بأنها أدوات اقراض يتم تداولها فى سوق الأوراق المالية و تكون مضمونة بأصل له عائد أو ايراد تمتلكه الشركة المصدرة، و تتميز بعائد مرتفع مما يجذب المستثمرين الذين لديهم الاستعداد لتحمل مخاطر الائتمان .( البورصة المصرية،٢٠٠٠ ) يعنى التوريق تجميع قروض مدينة ذات طبيعة متماثلة تم بيعها الى وحدات ذات غرض خاص و التى تقوم بدورها باصدار أوراق مالية بضمان تلك القروض و طرحها فى الأسواق المالية. (هندى و عبد الله،١٩٩٥)

يعد موضوع الرهن العقاري هو السبب الرئيسي للأزمة؛ لأن البنوك أهملت في التحقق من الجدارة الائتمانية للمقترضين، ثم تزايدت وتوسعت في منح القروض؛ مما خلق طلباً متزايداً على العقارات، إلى أن تشبع السوق فانخفضت أسعار العقارات وعجز المقترضون عن السداد، و قامت البنوك ببيع القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بها سندات و طرحتها للاكتتاب العام، و بالتالي ترتب على الرهن العقاري كم هائل من الديون مرتبط بعضها ببعض في توازن هش أدى إلى توقف المقترضين و من ثم إلى الانهيار.

تتمثل الأهداف والمزايا التى يسعى التوريق الى تحقيقها فى؛ مزايا التوريق للمنشآت المنشئة لمحافظ التوريق، لسوق المال، للمستثمرين، لشركات التوريق المصدرة للسندات. ويوضح الشكل رقم (١ ) الأبعاد المحاسبية لمزايا التوريق.

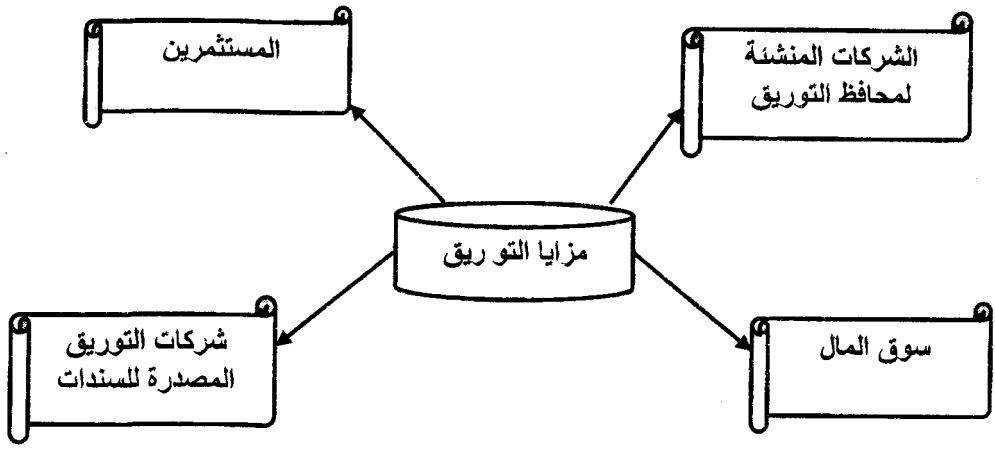


**الشكل رقم (١) الأبعاد المحاسبية لمزايا التوريق**

هناك العديد من المزايا التى يحققها التوريق للمنشآت المنشئة لمحافظ التوريق و منها؛ اعادة تدوير الأموال المستثمرة فى محفظة التدوير فى ذات النشاط أو فى أنشطة أخرى بدون الانتظار لتحصيل هذه الحقوق المالية، خفض تكلفة التمويل، تحسين القدرة الائتمانية و الهيكل التمويلى للمنشآة منشئة محفظة التوريق، عدم اعتماد التمويل على التصنيف الائتمانى للمنشأة، المواءمة بين آجال التمويل و الاستثمار ، عن طريق بيع محفظة الحقوق المالية الآجلة الى منشآة التوريق تكون حقوق حملة السندات مضمونة بمحفظة التوريق. تتمثل مزايا التوريق لسوق المال فى؛ تنشيط سوق الأوراق المالية خاصة سوق السندات، سهولة تداول السندات بكفاءة، تفعيل دور مؤسسات الوساطة المالية و تحقيق أعلى استفادة ممكنة، خفض تكلفة التمويل و التقييم و الوساطة نتيجة خفض المخاطر، تنشيط سوق العقارات وخفض الارتفاع فى أسعارها لمحدودى الدخل، استحداث أساليب تمويل جديدة فى أسواق المال، والارتقاء بمستوى الخبرات الفنية والتقنية فى القطاع المصرفى والمنشآت ذات الأغراض الخاصة وفى أسواق المال بصفة عامة. (ابراهيم،٢٠٠٤ )

تتمثل مزايا التوريق للمستثمرين فى؛ تحقيق ضمانات للمستثمرين من خلال العديد من البدائل منها، استخدام محفظة القروض كضمانات للسندات المصدرة، وضع حد أقصى لقيمة السندات المصدرة، تحقيق الشفافية بشأن المخاطر التى تنطوى عليها السندات المصدرة مع تحديد جودتها من خلال مؤسسات التصنيف الائتمانى، دعم نشاط التمويل

العقارى عند ممارسة النشاط بالنسبة لمحدودى الدخل، القدرة على حيازة أنواع جديدة من الأوراق المالية ومخاطر أقل من السندات غير المضمونة.

تتمثل مزايا التوريق لمنشآت التوريق المصدرة للسندات فى؛ تحقيق عائد يتمثل فى الفرق بين سعر الفائدة على القروض الأصلية و سعر الفائدة على السندات وهذا الفرق ناشىء من العلاقة الطردية بين عاملى المخاطرة و سعر الفائدة ، و كلما ارتفع عامل المخاطرة ارتفع معه سعر الفائدة والعكس صحيح.(عبد الله،٢٠٠٨ )

وبالرغم من المزايا و المنافع التى يحققها التوريق الا أنه يعترضه العديد من المشاكل والصعوبات التى قد تؤثر على نجاح عمليات التوريق منها؛ عدم توافر معيار محاسبى مصرى لمعالجة عمليات التوريق مما ينتج عن ذلك صعوبة فى قياس الأرباح و الخسائر للعمليات الناتجة من التوريق، صعوبة تحديد معالجة محاسبية للأصول المرهونة، صعوبة تجميع الموجودات التى لا تتمتع بالتشابه فى الطبيعة مما ينتج عنه صعوبة التنبؤ بأوضاع الموجودات من جانب الأرباح و الخسائر التى تحققها، ارتفاع معدلات الفائدة التى تؤدى الى تخفيض القيمة السوقية للسندات المصدرة وعدم الاقبال عليها مما يؤثر على تقلبات سعر الصرف، صعوبة تقدير عناصر التدفقات النقدية المستقبلية خاصة عند الاستثمار، صعوبة تحديد العائد لكل طرف من أطراف التوريق قبل اتمام عملية التوريق، صعوبة تحديد المعلومات الواجب الافصاح عنه فى الدفاتر والميزانية العمومية.(نوارة،٢٠٠٧ )

**٢ /٤ تحديد دوافع ادارة الأرباح و مداخل قياسها:**

هناك العديد من العوامل التى ساعدت على ظهور ممارسات ادارة الربح منها؛ عامل سلوكى حيث تسعى الادارة الى كل الطرق الممكنة لتحقيق دالة هدفها و منفعتها الذاتية بما فى ذلك ادارة الربح باستخدام كل الوسائل المتاحة لتعظيم أو تدنية أو تمهيد الربح و ذلك بناء على أى استراتيجية تحقق هدف الادارة. المرونة الموجودة فى المعايير المحاسبية، والتقديرات المحاسبية، حيث تخضع بنود عديدة فى القوائم المالية للتقدير منها؛ مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها، تقدير العمر الانتاجى للأصول الثابتة، و توقيت التخلص من الأصول. كل ذلك يخضع لتقدير الادارة و تستخدم الادارة تلك التقديرات لتحقيق مصلحتها الخاصة على حساب الملاك وأصحاب المصالح الأخرى. (كساب،٢٠٠٨ )

و خلال السنوات الماضيـــة تعرضت العديد من المنشآت الكبرى للفشل ، ممـــا أثـــار الجدل حول استخـــدام مرونة المعاييـــر المحاسبية بغرض إدارة الربح. و يمكـــن تقـــسيم إدارة الربح إلى نوعين: إدارة الربح الجيد وهي إدارة الربح التشغيلي، والتي تحدث عندما تتخذ الإدارة من قرارات أعمال اختيارية من شأنها المحافظة على أداء مالي مستقر. أمـــا النوع الثاني ، إدارة الربح السيئة بهدف إخفاء الربح التشغيلي الحقيقي بواســـطة اســـتخدام تقديرات غير منطقية. و من أمثلة إدارة الربح السيئة تخفيض تقديرات مخصص الـــديون المشكوك في صحتها.(parfet, 2000) وغالباً ما تنطوي ممارسات إدارة الـــربح الـــسيئة على بعض الممارسات المحاسبية والإدارية غير المقبولة و غير القانونية. علـــى ســـبيل المثال، فإن إدراج بعض القيود المحاسبية لا يمثل إدارة سيئة للربح فحسب، و إنما يمثـــل إدارة غير قانونية للربح و غير مسموح بها. علاوة على أن الممارسات غيـــر القانونيـــة يصعب اكتشافها و بالتالي يصعب دراستها . ويعرض الـــشكل رقـــم (2 ) فـــرص ادارة الأرباح.

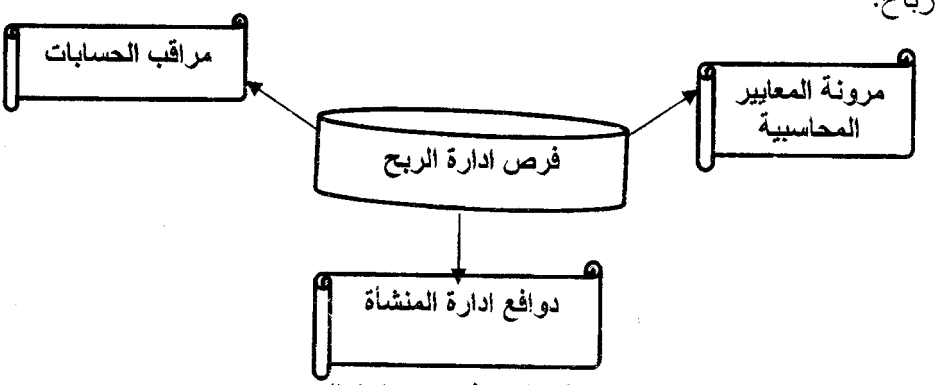


**الشكل رقم (2) فرص ادارة الربح.**

هناك العديد من النماذج المستخدمه لاكتشاف ممارسات ادارة الأرباح وتتمثـــل فـــى نماذج لأثر الاستحقاق الاجمالى والتى تحاول تحليل أثر الاستحقاق الإجمـــالى إلـــى أثـــر استحقاق اختيارى و أثر استحقاق غير اختيارى، ثم يتم فحص أثر الاستحقاق الإختيـــارى بهدف التحقـــق مـــن وجـــود ممارســـات لإدارة الأربـــاح,(Healy,1985,DeAngelo 1986,Jones,1991,Dechow,Sloan and Sweeney,1995) ، نمـــاذج لأثـــر استحقاق الصناعة والتى تفترض تمتع جميع المنشأت فى نفس الصناعة بـــنفس مـــصادر التغـــاير فـــى أثـــر الاســـتحقاق الاجمـــالى لـــذات الـــصناعة.( Dechow and

(Sloan,1991,Petroni,1992) ، ونماذج تحليل شكل توزيع الأرباح وتمكن من التنبؤ بمعدل تكرار حدوث الأرباح المحتمل أن تكون ناتجة عن الأرباح الاختيارية. (شتيوى،٢٠٠٩ )

تعرضت مهنة المحاسبة والمراجعة إلى العديد من الانتقادات عن ضعف دور مراقب الحسابات في منع أو التقرير عن بعض ممارسات ادارة الربح و التي تهدف إلى التلاعب في الأرباح بهدف تحقيق مكاسب معينة للإدارة أو لتحقيق مستوى ربح يتمشى مع توقعات المحللين الماليين. وتتمثل الانتقادات الموجهة لمراقب الحسابات فى؛ احتمال أن يكون مراقب الحسابات غير قادر على اكتشاف ممارسات ادارة الأرباح، و لم يراعى القيام بالعناية المهنية الواجبة مما أدى الى فشله فى اكتشاف هذه الممارسات. ولذا تنشأ الآليات المتاحة لممارسة ادارة الربح من المرونة فى تطبيق المبادىء المحاسبية المقبولة. وتشمل الأساليب المستخدمة فى اعداد التقارير المالية آليات تقع خارج نطاق المبادىء المحاسبية المتعارف عليها. والتى تؤدى الى ظهور أرصدة الميزانية العمومية أو قائمة الدخل بأكبر أو بأقل من قيمتها الحقيقية.(Dechow et al,1995)

**٢ /٥ تحليل استخدام التوريق فى ادارة الربح:**

تأخذ عملية تحويل الأصول المالية من منشأة الى أخرى احدى الصور التالية؛ الحصول على قرض بضمان الأصول المالية و تقديم الأصول المالية كضمان أو كرهن للحصول على قرض دون اعطاء المقرض حق البيع أو الرهن خلال مدة القرض. بيع الأصل المالى مع وجود علاقات قانونية متعلقة بالأصل ، مع اعطاء المحول اليه حق البيع أو الرهن بمجرد تحويل الأصول . ومن خلال نشاط التوريق يتم تحويل الأصول المالية الى وحدة ذات طابع خاص تم انشائها كأحد مجالات استثمار الأموال التى تقوم باصدار سندات يتم تداولها فى البورصة بغرض تمويل عملية الحصول على الأصول المالية. (العوام،١٩٩٧ )

ولذا تعد عملية التوريق احدى صور تحويلات الأصول، و تعد بيعاً للأصول المالية الى المحول اليه. و تكمن الخطورة فى عدم الوضوح بخصوص طبيعة عملية تحويل الأصول المالية من المحول الى المحول اليه فى احتمال افتراض أن البيع قد تم على أساس محاسبى و ليس كبيع حقيقى ناقل لملكية هذه الأصول الى المحول اليه ، و هو ما

يعنى معالجة صفقات التوريق كاقتراض مضمون وهو ما يزيد من مديونية الشركات المنشئة لمحافظ التوريق. لذلك جاء بالشروط اللازمة لاعتبار تحويل الأصول المالية من الشركات المنشئة لمحافظ التوريق الى الشركات المصدرة لسندات التوريق بيعاً حقيقياً. وترتكز هذه الشروط على ما اذا كانت الشركات المنشئة لمحافظ التوريق قد شاركت فى المخاطر الاقتصادية، و فى الاستفادة لملكية المحافظ التى تم بيعها، وما اذا كانت الشركات المصدرة لسندات التوريق قد شاركت فى هذه المخاطر و تلك الاستفادة من عدمه.(عبدالله،٢٠٠٨ )

و لذا يتيح التوريق للمؤسسات المالية أن تقوم و بتكاليف قليلة بتجميع حزمة تشكل محفظة قروض باصدارات صغيرة و بيعها فى صورة مالية الى طرف ثالث، كما تقوم بتحويل أقساط و فوائد هذه المحفظة الى حامل الورقة. و لذا تتعدد الأساليب المستخدمة لادارة الربح و تتغير من منشأة لأخرى وفقاً لأهداف الادارة و الظروف المحيطة، وتتمثل فى التغيير فى طريقة الافصاح و ذلك عن طريق؛ اعادة تبويب عناصر قائمة الدخل وذلك لاظهار عناصر معينة أو لاخفاء عناصر أخرى و كذلك اعادة تبويب عناصر قائمة المركز المالى مع مراعاة ألا يتعارض ذلك مع المعايير المحاسبية المستخدمة.

لقد كان هدف الحد من مخاطر الأعمال، تخفيض أو القضاء على عدم التأكد والمخاطر المرتبطة بالبنود المالية الموجودة أو التدفقات النقدية المستقبلية هى أهم الأغراض التجارية الأساسية التى وضعت الأدوات المالية الجديدة من أجلها. لذلك يجب تفهم المخاطر المرتبطة بالتوريق الى جانب الاستراتيجيات المناسبة لاستخدامها فى الحد من مخاطر المنشأة. هناك العديد من الاستراتيجيات الممكن استخدام التوريق فيها لادارة أو الحد من و تغطية المخاطر، فمثلا يمكن استخدام نشاط بيع القروض فى مواجهة مخاطر السيولة بالنسبة للمصارف و المنشآت المالية، و يمكن استخدام هذا النشاط فى مواجهة الائتمان. كما يؤدى نشاط التوريق الى حماية المنشأة من مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان و مخاطر السوق المتمثلة بمخاطر سعر الفائدة و سعر العملة. (الشمرى، ٢٠٠٨ )

يعد القياس المحاسبى لعملية توريق الأصول المرحلة التالية لقرار الاعتراف بها فى صلب القوائم المالية. يوجد مدخلان بشأن الاعتراف بالأثار المالية المترتبة على عمليات التوريق هما؛ مدخل التمويل خارج الميزانية، ومدخل التمويل داخل الميزانية.

- **مدخل التمويل خارج الميزانية:** يستخدم للاشارة الى عدم الاعتراف فى الميزانية عن دين ما يرتبط بأصل لم يتم تسجيل أى منهما فى السجلات، أو يعبر عن سيطرة الشركة، أو على استخدامها لأموال الغير و ممتلكاتهم دون الاعتراف بالالتزامات الناتجة عن ذلك. يهدف هذا المدخل الى عدم الاعتراف بعملية التوريق أى عدم الاعتراف بالأثار المالية المترتبة عليها كبند من بنود الميزانية، و من ثم تعالج عملية التوريق على أنها تمويل من خارج الميزانية و بالتالى لا تدرج الأصول و الالتزامات المترتبة عليها فى صلب الميزانية العمومية. و يفضل هذا المدخل المنشآت المالية التى ترغب فى ابقاء الديون خارج الميزانية، و يحقق العديد من المزايا و منها؛ زيادة قدرة الشركة على الاقتراض وتخفيض تكلفته بسبب استبعاد الديون من ميزانية الشركة اذا اعترفت بتلك الديون كديون صريحة فى الميزانية. ( أبو الخير،٢٠٠٣ )

عدم الاعتراف بالآثار المالية لعمليات التوريق داخل الميزانية ينقص من مصداقية القوائم المالية و من أمانة تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع الاقتصادى. و بذلك لا تعكس الجوهر الاقتصادى و انما تعكس الشكل القانونى لها، مما يؤدى الى توجيه قدر بسيط من الاهتمام بتلك العملية نظراً لادراجها ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية.(عبدالله،٢٠٠٨ )

- **مدخل التمويل داخل الميزانية:** تدرج الأصول والالتزامات الناتجة عنها فى صلب الميزانية وفقا للمعيار الدولى رقم (٣٩ ) و المعيار الأمريكى رقم (١٤٠ ) . و يؤدى الاعتراف بالأصول و الالتزامات الناتجة عن عمليات التوريق فى صلب الميزانية العمومية الى جعل الافصاح أكثر اكتمالاً كما يقدم فائدة أكبر لمستخدمى القوائم المالية، كما تعبر قيم الأصول والالتزامات المعترف بها فى صلب القوائم المالية عن حجم المخاطر المرتبطة بها مما يفرض على مراقب الحسابات بذل العناية المهنية المطلوبة فى مراجعة تلك الآثار المالية المترتبة على عملية التوريق. (عبدالله،٢٠٠٨ )

ونظراً لصعوبة تطبيق متطلبات الافصاح الواردة بمعيار المحاسبة الدولى رقم (٣٢ ) فى ظل الأزمة المالية فقد أصبح هذا الافصاح ملزماً بمعيار اعداد التقارير المالية الدولى المعدل IFRS 7. و يتطلب الافصاح فى ظل الأزمة المالية العالمية الوصول الى شفافية وأن تفصح الوحدات الاقتصادية خاصة البنوك عن درجة تعرضها لمخاطر الائتمان ومستوى التقدير والحكم الشخصى المستخدم عند اعداد القوائم المالية. ومن متطلبات الافصاح بالبنوك المرتبطة بتقويم الأدوات المالية فى ظل الأزمة العالمية؛ مقدار أى تغيير فى القيمة العادلة للقروض وحسابات المدينين أو الالتزام المالى المحسوب بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، القيمة العادلة مقارنة بالقيمة الدفترية للأدوات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة، المعلومات الخاصة بالقيمة العادلة وتشمل؛ الطرق المستخدمة فى تحديد القيمة العادلة، ما اذا كان قد تم تحديد القيمة العادلة عن طريق الأسعار المجمعة فى أسواق نشطة. (Ernst and Young,2008) (شحاته،٢٠٠٨ )

**٢ /٦ تقييم الوضع الحالى للتوريق فى مصر:**

يعتبر نشاط التوريق أمراً ضرورياً لتنشيط سوق التمويل العقارى فى مصر نظراً لما تتيحه هذه الآلية من زيادة معدل السيولة ورفع معدلات الاقراض. تم استحداث نشاط توريق الحقوق المالية فى السنوات المالية فى سوق المال المصرى وذلك بهدف التمويل طويل و متوسط الأجل لشركات التمويل العقارى والبنوك، حيث ظهرت أهمية التوريق فى مصر بصدور قانون التمويل العقارى لاعتماد عمليات التوريق فى سوق المال المصرية، و الاستفادة من عمليات التوريق مع السماح بتوريق الديون غير العقارية مثل قروض السيارات، بطاقات الائتمان وغيرها. و تستهدف الدراسة فى هذا الجزء استقراء و تقييم الوضع الحالى للتوريق فى مصر و ذلك على النحو التالى:

- **القوانين المنظمة لعمليات التوريق:**

وتتمثل فى قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية ، وقانون التمويل العقارى ولائحته التنفيذية.

- قانون سوق رأس المال و لائحته التنفيذية: يتضمن قرار وزير الاقتصاد و التجارة الخارجية رقم (٦٩٧ ) لسنة ٢٠٠١ اضافة نشاط توريق الحقوق المالية الى أنشطة الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية فى المادة (٢٧ ) من القانون (٩٥ ) لسنة

١٩٩٢ ، حيث نصت المادة (٤١ ) مكرر من القانون على * شركات التوريق هى التى تزاول نشاط اصدار سندات قابلة للتداول فى حدود ما يحال اليها من حقوق مالية ومستحقات آجلة الدفع بالضمانات المقررة لها. و تعد شركة التوريق من الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية*. كما نصت المادة (٢٩٠ ) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال فى اطار عرض الأحكام العامة لنشاط الأوراق المالية بالهامش و اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع على ضرورة الحصول على شهادة من مراقب الحسابات بأن النظام المحاسبى المطبق يكفل تحقيق الالتزام بمتطلبات النشاط المطلوب مزاولته. كما أكدت المادة (٣٠١ ) المتعلقة بالترخيص لشركات التوريق التى أضيفت بقرار وزير الاستثمار رقم (١٣٩ ) لسنة ٢٠٠٦ على ضرورة حصول شركات التوريق على شهادة من مراقب الحسابات بتوافر النظام المحاسبى و نظام الدورة المستندية اللازمين لادارة عمليات التوريق. (شحاته،٢٠٠٨ )

- ونصت المادة (٤١ ) مكرر على * يكون الوفاء بالقيمة الاسمية للسندات التى تصدرها شركة التوريق و العائد عليه من حصيلة محفظة التوريق و يجوز أن يكون الوفاء مضموناً بضمانات أخرى*. و يوضح الشكل رقم (٣) القوانين المنظمة لعمليات التوريق فى مصر.

- وفى سنة ٢٠٠٤ صدر قرار وزير الاستثمار رقم (٤٦ ) باضافة باب جديد للائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (٩٥ ) لسنة ١٩٩٢ لتنظيم نشاط التوريق بأسلوب أكثر شمولاً بحيث ينطبق على الأصول العقارية وأى أصول أخرى قابلة للتورق. كما نصت المادة (٣١٢ ) على أنه *مع عدم الاخلال بأية التزامات أخرى منصوص عليها فى القانون واللائحة، يعد أمين الحفظ تقريراً شهرياً بشأن محفظة التوريق، وعليه اخطار الهيئة وحملة سندات التوريق أو من يمثلهم بالتقرير و ذلك بعد اعتماده من مراقب الحسابات*. كما أجاز قانون سوق رأس المال للشركات المساهمة ما يعرف بالتوريق الداخلى، و الذى يعنى قيام الشركة المساهمة- المنشىء الأصلى للقروض والحقوق المالية- باصدار سندات التوريق و أن تخصص لسدادها محفظة مستقلة من الحقوق المالية المملوكة لها دون تحويل تلك المحفظة الى شركة التوريق.

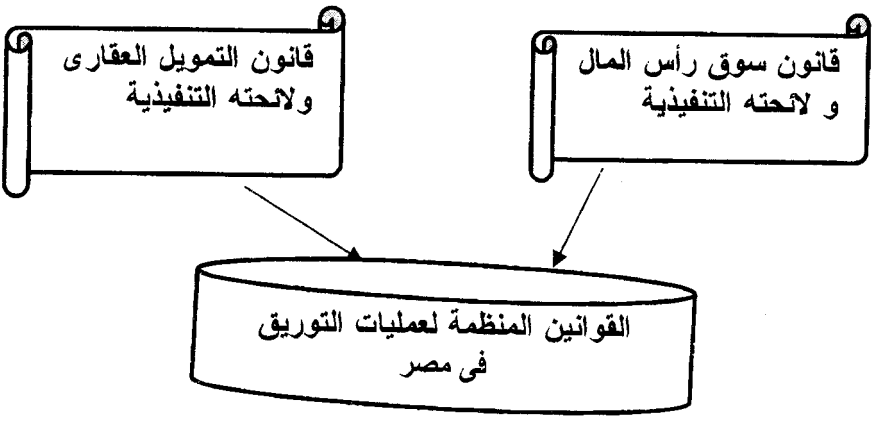


**الشكل رقم (٣) القوانين المنظمة لعمليات التوريق فى مصر.**

- لم يتناول القانون و لائحته التنفيذية أسس قياس عمليات التوريق، و لكن تناولت اللائحة التنفيذية للقانون بعض الافصاحات التى يجب أن يلتزم بها أمين الحفظ بشأن محفظة التوريق شهرياً و تشمل المبالغ التى تم تحصيلها خلال فترة التقرير، ما تم سداده من مستحقات لحملة السندات، العمولات و المصروفات التى تم تحصيلها، فائض الأموال المودعة لديه و مجالات استثماره و ما تم رده من الفائض الى محيل المحفظة، حالات التأخير أو الامتناع عن السداد و الاجراءات التى تمت بشأنها. كما لم يتناول القانون ولائحته التنفيذية أسس قياس الأصول و الالتزامات المترتبة على عمليات التوريق سواء فى دفاتر المحول أو فى دفاتر المحول اليه.(قانون سوق رأس المال ،١٩٩١ )

- قانون التمويل العقارى ولائحته التنفيذية: قام رئيس مجلس الوزراء فى سنة ٢٠٠١ باصدار قانون التمويل العقارى رقم (١٤٨ ) ولائحته التنفيذية لتنظيم عمليات التوريق فى مصر، حيث تنص المادة (١١ ) على أنه * للممول أن يحيل حقوقه المالية و مستحقاته آجلة الدفع بالضمانات المقررة لها و الناشئة عن اتفاق التمويل*. و تنص المادة (١٤ ) من اللائحة التنفيذية على أنه * يجب أن يتضمن اتفاق حوالة الحقوق الناشئة عن اتفاق التمويل العقارى الى الجهة المرخص لها بمزاولة نشاط التوريق. كما نصت المادة (١٥)، (١٦ ) من اللائحة التنفيذية *على الممول أن يفصح للمحال له عن أسماء المستثمرين المدينين بالحقوق التى تمت حوالتها و بالضمانات المقدمة منهم. (قانون التمويل العقارى،٢٠٠١ )

- يتمشى مفهوم التوريق الوارد بالقانون مع الاصدار الأمريكى (١٤٠) و الدولى رقم (٣٩) من ناحية المنشئ الأصلى للقروض و الحقوق المالية. و لم يتناول القانون ولائحته التنفيذية المعالجة المحاسبية لأسس القياس و الافصاح المحاسبى عن عمليات التوريق. ويوضح الشكل رقم (٤) منظومة التمويل العقارى فى مصر.

- الاصدار الأمريكى رقم (١٤٠) أكثر تفصيلاً فى مجال المحاسبة عن عمليات التوريق من المعيار الدولى رقم (٣٩). ينبغى أن تسير الممارسة المحاسبية فى مصر فى اتجاه معايير المحاسبة و معايير المراجعة المصرية التى تتمشى مع معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية.(عبد الله،٢٠٠٨)

- أصدر وزير الاستثمار معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥) بعنوان* الأدوات المالية- الافصاح والعرض*، والذى استهدف تحسين فهم مستخدمى القوائم المالية لأهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالى للمنشأة وآدائها وتدفقاتها النقدية. و تطلب الاصدارالافصاح عن المعلومات الخاصة بالعوامل التى تؤثر على مبلغ و توقيت و درجة التأكيد الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية و الافصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة بالنسبة لتلك الأدوات. يتضمن الافصاح عن معلومات القيمة العادلة الافصاح عن الطرق المستخدمة فى تحديد القيمة العادلة، و الافتراضات الجوهرية المستخدمة فى تلك الطريقة. مع الافصاح لكل فئة من فئات الأصول المالية عن الأتى؛ طبيعة الأصول، طبيعة مخاطر وعوائد الملكية التى مازالت المنشأة معرضة لها، القيم الدفترية لكل من الأصول و الالتزام المرتبط به، القيمة الاجمالية للأصل و القيمة التى تستمر المنشأة فى الاعتراف بها من الأصل و القيمة الدفترية للالتزام بها.( وزارة الاستثمار،٢٠٠٦)

- لم يتناول الاصدار المصرى رقم (٢٥) تعريف واضح لمفهوم توريق الأصول المالية، متطلبات الافصاح عن الأصول المالية المترتبة على التوريق سواء فى دفاتر المحول أو فى دفاتر المحول اليه، ويعد ذلك قصوراً فى متطلبات الافصاح عن الأدوات المالية فى مصر.(شحاته،٢٠٠٨)

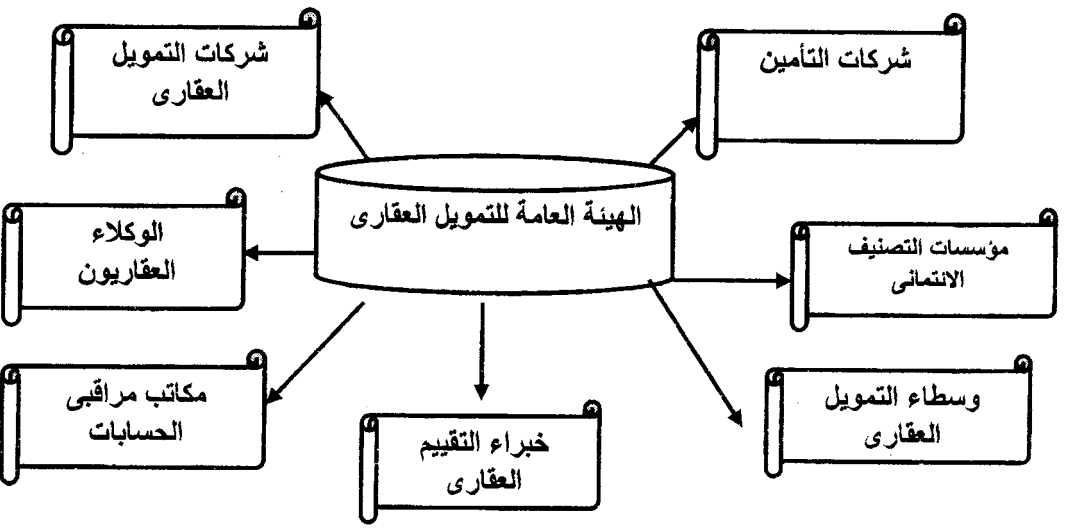


**الشكل رقم (٤ ) منظومة التمويل العقارى فى مصر.**

من خلال تقييم الوضع الحالى للتوريق فى مصر يتضح أن ، المعايير المحاسبية لم تكن حاسمة بالنسبة لعمليات تحويل الأصول والتوريق أو التنازل عن بعض الأصول نظير الحصول على التمويل اللازم مع عدم الاعتراف بأى ديون أو التزامات فى قائمة المركز المالى مما قد يثير العديد من المشاكل المحاسبية الخاصة بالقياس والافصاح فى القوائم المالية لكل من المنشأة المحولة و المنشأة المحول اليها، وموقف كل من الدائنين وغيرهم من مستخدمى القوائم المالية.

هناك قصور واضح فى الاصدارات الخاصة بمعايير المحاسبة المالية والدولية والمصرية، وأيضاً النشرات الصادرة عن هيئة سوق المال المرتبطة بعمليات التوريق.(العقيلى،٢٠٠٩ )

**٢ /٧ الاطار المقترح للعلاقة بين دور المراجعة فى الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق المالى فى مصر:**

يتمثل الدور المقترح دور المراجعة فى الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق المالى فى مصر ، والتى تم التوصل اليه من خلال استقراء الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع فى:

١ – توافر أسس للقياس والافصاح المحاسبى عن عمليات التوريق.

٢ – تفهم عمليات المنشأة وتقدير مخاطر التحريفات الجوهرية.

٣ – دور المراجعة فى الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق المالى فى مصر.

**١ – توافر أسس للقياس والافصاح المحاسبى عن عمليات التوريق:**

هناك اهتمام متزايد بعمليات توريق الأصول المالية على المستوى الدولى و المحلى مما أدى الى ظهور العديد من المشاكل المحاسبية المتعلقة بالقياس و الافصاح عن تلك العمليات. تكمن مشكلة القياس المحاسبى للتوريق فى أن المنظمات المهنية و منها لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC لم تعد معياراً بشأن المحاسبة عن التوريق، حيث اقتصرت جهودها على تعريف التوريق و الافصاح عنه ، و هو ما أوجد خلافاً بين معدى القوائم المالية عند اعداد القوائم المالية للشركات المعنية بعملية التوريق و من أهم الارشادات التى يعتمد عليها معدى القوائم المالية فى هذه الشركات هو FASB) (FASB No.5 و No.140) (عويس،٢٠٠٨ )

يقصد بطريقة التوريق، الطريقة القانونية التى يتم بها تحويل الأصول المالية من المقرض الأصلى الى الشركة ذات الغرض الخاص المصدرة لسندات التوريق. توجد عدة طرق للتوريق وتشمل طريقة استبدال الدين Novation وتمثل الأسلوب الأصلى للتوريق حيث يتم استبدال الحقوق الأصلية بأخرى جديدة وتتطلب الحصول على موافقة جميع الأطراف ذات الصلة بالقرض على تحويله الى أوراق مالية. طريقة التنازل Assignment وتعنى التنازل عن الأصول لصالح الدائنين أو المقرضين حيث يقوم الدائن ببيع الدين الى مشترى أخر مع بقاءه ملتزماً أمام مشترى الدين عندما يعجز المدين الأصلى عن السداد. طريقة المشاركة الجزئية Sub-participation حيث يقوم الدائن الأصلى ببيع الديون الى طرف أخر مع عدم مسئوليته عندما يعجز المدين عن السداد ويخطر المدين بذلك لكى يسدد الدين الى الطرف الآخر مباشرة، لذلك لابد أن يتأكد الطرف المشترى للديون من الجدارة الائتمانية للمدين قبل اتمام عملية البيع أو الحصول على ضمان عقارى ، أو حق ادارة الديون أو تخصيص احتياطى وذلك نظراً لأن مبلغ الديون المباعة تقل قيمتها بنسبة مئوية متفق عليها عند التعاقد. (عبد الخالق،٢٠٠٣ )

ويعرض الشكل رقم (٥ ) الطرق المختلفة للتوريق.

ومن الواضح أن طريقة التنازل تلائم بيئة الممارسة العملية فى مصر، والتى يتم بموجبها بيع القروض المدينة بكل ضماناتها من المقرض الأصلى الى شركة ذات غرض خاص دون تحمل المدين أدنى مسئولية فيما عجز المقترض الأصلى عن السداد.(عبد الله،٢٠٠٨ )

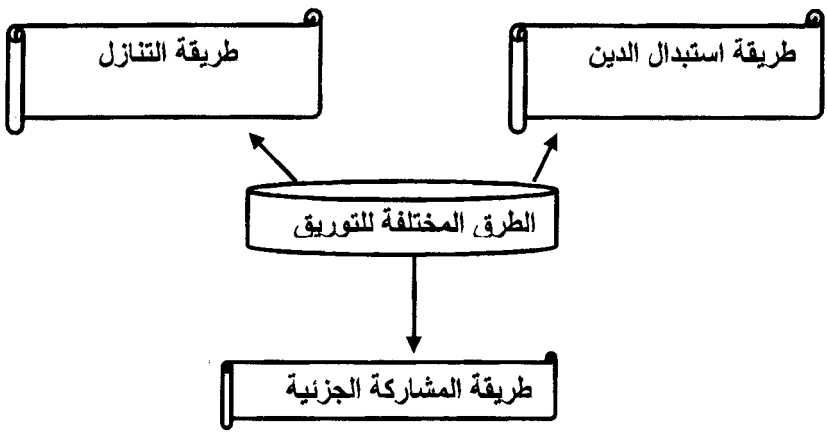


**الشكل رقم (٥ ) الطرق المختلفة للتوريق.**

**- أسس القياس المحاسبى لعمليات توريق الأصول المالية:**

تتمثل أسس القياس المحاسبى لعمليات التوريق فى؛ القياس الأولى لعمليات التوريق فى ، القياس الأولى للأصول المالية المترتبة على التوريق فى تاريخ تحويل الأصول المالية من المحول الى المحول اليه والتى ينتج عنها نوعان من الأصول هما؛ أصول مالية محولة، وتتمثل فى الأصول التى تم بيعها الى شركة التوريق، وتقاس بالقيمة العادلة عن طريق خصم التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من تلك الأصول بمعامل خصم مناسب يعكس المخاطر والقيمة الزمنية للنقود. مع استبعاد قيمة هذه الأصول من ميزانية المحول بقيمتها الدفترية وتثبت بميزانية شركة التوريق بالقيمة العادلة، مع قياس الأصول التى يتم الحصول عليها نتيجة عملية التوريق بالقيمة العادلة. وتتمثل الأصول المالية المحتفظ بها فى الحقوق التى مازالت تحت رقابة وسيطرة المحول ولا تعد جزءاً من الأصول المباعة مثل فصل مبلغ الدين الأصلى للأصل المالى المحول عن التدفقات النقدية الناتجة عن الفائدة، وتقاس بالقيمة الدفترية الموزعة بين الجزء المباع والجزء المحتفظ به. مع اعادة

تقييم الأصول المالية المحولة بالقيمة العادلة والاعتراف بأى فروق تنتج من اعادة التقييم وتدرج بقائمة التغير فى حقوق الملكية. ويتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها فى دفاتر المحول بالتكلفة المستهلكة وهى عبارة عن قيمتها الدفترية المثبتة عند القياس الأولى مطروحاً منها التسديدات الرئيسية وأى تخفيض مباشر أو من خلال استخدام حساب مخصص خاص بانخفاض القيمة أو عدم امكانية التحصيل.

يضاف لما سبق، الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن الفرق بين القيمة العادلة للأصل المباع وصافى القيمة الدفترية الموزعة بنسبة القيمة العادلة للأصل المباع، وفى حالة عدم امكانية قياس قيمة الجزء المحتفظ به من الأصل يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة العادلة للجزء المباع وصافى القيمة الدفترية للأصل بالكامل، مع ادراج المكاسب أو الخسائر المعترف بها بقائمة الدخل. وتقوم شركة التوريق بالاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن الفرق بين الفائدة المحصلة على الأصول المالية والفائدة المدفوعة على السندات المصدرة فى قائمة الدخل. (السقا،٢٠٠٩ )

- **متطلبات الافصاح عن عمليات توريق الأصول المالية:** وذلك بهدف تقديم معلومات من شأنها تعزيز فهم تلك العمليات، لذلك يجب الافصاح عن طبيعة تلك العمليات فى صلب القوائم المالية أو فى الايضاحات المتممة لها عن طبيعة عملية التوريق من حيث كونها بيعاً للأصول أو اقتراضاً بضمان تلك الأصول، مع وصف علاقة المحول بالأصول المحولة. نص المعيار المحاسبى الأمريكى رقم (١٢٥ ) (FASB No.125) فى يونيو١٩٩٦ على استخدام القيمة العادلة مع التخلص من الالتزامات والمحاسبة عن تحويلات الأصول المالية. كما صدر المعيار المحاسبى (FASB No.140) لعلاج عملية تحويل الأصول المالية باعتبارها عملية بيع أو تمويل جزئى طبقاً لمبدأ تحويل السيطرة والتى تعنى أن الأصول خرجت من نطاق محولها الذى لا يستطيع الحصول عليها الى الجهة التى تحولت اليها وهى قادرة على التعامل فيها وتحقيق ربح منها.(عويس،٢٠٠٨ )

كما يجب على المحول الافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة عند تحديد متى يتمالاعتراف بعملية التوريق فى القوائم المالية، مدخل المحاسبة عن الأصول والالتزامات الناتجة عن عملية التوريق، الطريقة المستخدمة فى قياس الأصول والالتزامات الناتجة عن عملية التوريق سواء عند الاعتراف الأولى أو اللاحق، مع الافصاح عن أسلوب

التقييم المستخدم عند تقدير القيمة العادلة لتلك الأصول والافتراضات التى تم الاعتماد عليها عند تقدير تلك القيمة.

ينص معيار المحاسبة الدولى رقم (٣٢ ) (IAS No.32) فى عام ١٩٩٥على أنه من الضرورى الافصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بأنواع معينة من العمليات منها تحويل أصول مالية مع استمرارية وجود علاقة من قبل المحول على الأصول المحولة مثل توريق الأصول المالية. مع الافصاح عن المعلومات التى تخص طبيعة الأصل المالى الذى تم توريقه، و الافصاح عن مخاطر الائتمان المرتبطة بالأصول المالية التى تم توريقها. كما نص معيار المحاسبة الدولى رقم (٣٩ ) (IAS No.39) فى عام ١٩٩٩على قياس الأصول المترتبة على التوريق بالقيمة العادلة السائدة للأصل المالى وقت عملية التحويل، و يعد المقابل المادى المقبوض هو أنسب تقدير للقيمة العادلة فى حالة الأصل و المدفوع فى حالة الالتزام. مع قياس المكاسب والخسائر بناء على الفرق بين العوائد والمبلغ المسجل للأصل المالى مضافاً اليه القيمة العادلة لأى التزام مالى جديد و مخصوماً منه القيمة العادلة لأى أصل مالى جديد، مضافاً اليه أو مخصوماً منه أى تعديل سابق على الأصل المباع تم ادراجه فى حقوق الملكية ليعكس قيمته العادلة. مع ضرورة قيام المحول بالافصاح فى صلب القوائم المالية عن طبيعة عملية التوريق من حيث معالجتها كبيع أو اقتراض بضمان، مع وصف علاقة المحول بالأصول المحولة من حيث استمرارية قيام المحول بخدمة تلك الأصول أم لا. مع ضرورة الافصاح عن الأساليب و الافتراضات المطبقة عند تقدير القيمة العادلة للأصول المالية المحولة. و فى حالة انخفاض قيمة الأصول المالية يتم الافصاح عن طبيعة أى خسارة ناتجة عن هذا الانخفاض اذا كان هناك أدلة كافية لتقدير تلك الخسارة المحتملة فى قائمة التغير فى حقوق الملاك. مع أهمية الافصاح عن التدفقات النقدية التى تتم بين المحول وشركة التوريق فى قائمة التدفقات النقدية.(عبد الله،٢٠٠٨)

٢ – **تفهم عمليات المنشأة وتقدير مخاطر التحريفات الجوهرية:** تستطيع ادارة المنشأة بما لديها من وسائل متعددة استغلال مرونة المعايير المحاسبية أو مخالفتها للتقرير عن الربح الذى ترغب أن تفصح عنه وليس عن نتائج الآداء الفعلى للمنشأة. ولذا ينبغى على

مراقب الحسابات القيام بالعناية المهنية الواجبة وذلك التزاماً بمعايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً لتدعيم مصداقية المعلومات المالية وامكانية الاعتماد عليها.

ولذا تلعب معايير المحاسبة ومعايير المراجعة دوراً هاماً فى تحديد موقف مراقب الحسابات من ممارسات ادارة الربح، و منها المعيار الدولى رقم (٣١٥ ) ISA (No.315) بعنوان * تفهم المنشأة و بيئتها و تقدير مخاطر التحريفات الجوهرية*، والذى ينص على ضرورة قيام مراقب الحسابات بالعديد من الاجراءات لتقدير مخاطر فهم المنشأة والبيئة التى تعمل بها و تتمثل فى؛ استفسارات من الادارة، الاجراءات التحليلية ، الملاحظات و الفحص، يمكن للمراقب القيام باستفسارات مجلس قضائى خارجى بالمنشآة أو خبراء تقييم مع تحديد المعلومات التى يمكن الحصول عليها مما يساعد فى تقدير مخاطر وجود تحريفات جوهرية فى القوائم المالية ناتجة من التلاعب أو ادارة الربح بصورة انتهازية. يوجد مجموعة من المؤشرات تدعم تقدير مراقب الحسابات لمخاطر حدوث ادارة الربح منها؛ التدفقات النقدية غير المرتبطة بالأرباح و التى تنتج من قيام المنشأة بتطبيق قواعد خاطئة عند الاعتراف بالايرادات، أرصدة العملاء غير المرتبطة بالايرادات، مخصصات الحسابات المشكوك فى تحصيلها لا تتفق مع حسابات المدينين، والمخصصات غير المرتبطة بعناصر الميزانية. كما أصدر الاتحاد الدولى معيار المراجعة رقم (٣٣٠ ) (ISA No.330) *اجراءات المراجع كاستجابة لتقدير المخاطر* حيث أوضح ينبغى على المراقب أن يحدد استجابة عامة بخصوص مخاطرالتحريفات الجوهرية. وتتمثل الاستجابة فى ابلاغ فريق المراجعة بالحاجة الى التشكيك المهنى فى عملية تجميع وتقييم أدلة المراجعة. كما تم اصدار معيار المراجعة الدولى رقم (٥٤٠ ) فى عام ٢٠٠٤ و المعيار المصرى رقم (٥٤٠ ) فى عام ٢٠٠٨ نتيجة لزيادة حالات تلاعب التقارير المالية باستخدام التقديرات المحاسبية، و ذلك بهدف تقديم متطلبات جديدة لزيادة التشكك المهنى فى مراجعة التقديرات المحاسبية متضمنة اعتبار مراقب الحسابات لمؤشرات احتمال تحيز الادارة. وعلى مراقب الحسابات تقييم معقولية التقديرات المحاسبية المعدة بواسطة الادارة، و مراعاة العوامل الشخصية و الموضوعية التى اعتمدت عليها الادارة فى التقديرات المحاسبية أثناء التخطيط والقيام باجراءات لتقييم هذه التقديرات. يجب على المحول الافصاح عن اجمالى التعرض الحالى لخطر الائتمان

والتعرض المستقبلى المتوقع لهذا الخطر، وذلك بهدف تمكين مستخدمى القوائم المالية من تقدير مدى تأثير عجز المدينين عن السداد على تخفيض التدفقات النقدية المتوقعة.

يجب على مراقب الحسابات الاهتمام بأنشطة التوريق لدراسة الآثار المترتبة عن هذه الأنشطة على مهامه، والتى تزيد من الأعباء على مراقبى الحسابات عند قيامه بالتحقق من سلامة التأكيدات التى تتضمنها القوائم المالية والتى منها؛ مدى شرعية وقانونية هذه الترتيبات المالية ، مع توسيع اختبارات المراجعة، وتطوير اطار موسع لما ينبغى أن تكون عليه الاختبارات، ويعتمد الاطار المقترح لدور المراجعة فى الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق المالى فى:

- تعيين الدور الاجتماعى والاقتصادى للمراجعة.
- تعيين أهداف مراجعة عمليات التوريق.
- تعيين أنواع الاختبارات الملائمة لتحقيق أهداف المراجعة وتقييم نتائجها.

- **تعيين الدور الاجتماعى والاقتصادى للمراجعة:** أهمية توضيح ادراك المجتمع لأهمية ما يقوم به مراقبو الحسابات وأيضاً لما تضيفه لثروة المجتمع أو رفاهيته. وينبغى أن يستند تعيين هذا الدور الى مفهوم واسع لوظيفة المراجعة فى المجتمع يتعدى ابداء الرأى فى القوائم المالية، الى تطوير دور ايجابى لوظيفة المراجعة فى خدمة المجتمع.

- **تعيين أهداف مراجعة عمليات التوريق:** يرتبط بالمفهوم الواسع للمراجعة تحقيق مجموعة من الأهداف تتسق مع مفهوم مراجعة القوائم المالية للمنشآت التى تتعامل فى أنشطة التوريق. وتتضمن هذه الأهداف؛ أهدافاً مالية، أهدافاً ادارية، و أهدافاً اجتماعية.

**تتمثل الأهداف المالية فى؛** التحقق من صحة قيد وتسجيل الآثار المالية المترتبة على الدخول فى عمليات التوريق بما فيها أى خصم أو علاوة مقررة، التحقق من صحة حساب وقياس قيمة عقود التوريق فى نهاية كل فترة، وصحة المحاسبة عن أى تغيرات فى قيمتها السوقية. **تتمثل الأهداف الادارية فى؛** التأكد من أن عقود التوريق تكتسب الشرعية المطلوبة من خلال التصريح بها من المستوى الادارى المفوض له تلك السلطة، التحقق من توافر الحد الأدنى من الكفاءات البشرية القادرة على ادارة عمليات التوريق بالمنشأة، والتحقق من سلامة قرارات تخصيص أموال المنشأة بين أوجه الاستثمار المختلفة بما فيها عمليات التوريق. تتمثل **الأهداف الاجتماعية فى** ؛ التأكد من درجة وضوح الأهداف من

الدخول فى عمليات المشتقات، وسلامة الاستراتيجيات والوسائل الموضوعة لتحقيق تلك الأهداف، واتفاق كل ذلك مع القوانين والتشريعات المنظمة، التحقق من درجة ايجابية المردود الاقتصادى الناتج عن الدخول فى أنشطة التوريق على نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالى والمجتمع، والتحقق من درجة تأثير الأخطار المصاحبة لعمليات التوريق على تحقيق أهداف المنشأة ككل.

- **تعيين أنواع الاختبارات الملائمة لتحقيق أهداف المراجعة وتقييم نتائجها:** وتتمثل فى الاختبارات المستحدثة للوفاء بمتطلبات نموذج المحاسبة عن التوريق، بالاضافة الى طبيعة ومخاطر التعامل فى التوريق. وتتضمن الاختبارات المستحدثة اختبارات التحوط، واختبارات ملائمة ادارة الخطر، ومتطلبات آداء عملية المراجعة ذاتها وتشمل اختبارات الالتزام بالسياسات الرقابية، الاختبارات الأساسية لعمليات التوريق، واختبار مستوى خطر المراجعة. (السقا،٢٠٠٢ )

- الاختبارات المستحدثة، والتى تركز على متطلبات واهتمامات نموذج المحاسبة عن التوريق وعلى طبيعة ومخاطر عمليات التوريق. وتعتمد الاختبارات على ما يملكه مراقب الحسابات من معرفة ومهارة مهنية، وعلى درايته بمخاطر الاقتصاد الوطنى. ومن هذه الاختبارات ؛ اختبارات التحوط، وتتمثل فى مخاطر القيمة العادلة وتنشأ بسبب تعرض أغلب الأصول والالتزامات الحالية للمنشأة للتغير فى القيمة العادلة أو فى سعر العنصر.

- **اختبارات التحوط وتشمل:**

- **اختبار استخدام المنشأة نشاط التوريق لأغراض التحوط وتشمل؛** الاختبار المباشر للعلاقة بين استخدام التوريق والتغير فى الخطر مع استكمالها بثلاثة اختبارات أخرى غير مباشرة تتضمن؛ ما اذا كانت أنشطة التوريق المختارة ترتبط بتعرض المنشأة للخطر بالطريقة التى تتسق وسلوك التحوط، وتحليل المدى الذى يختلف فيه تقليل مخاطر المنشأة مع حجم المنشأة، واختبار ما اذا كان قرار استخدام التوريق يرتبط مع المنافع المتوقعة من التحوط.

- **اختبار استيفاء أنشطة التوريق لأغراض التحوط لمعايير محاسبة التحوط وفقاً للمعيار المحاسبى رقم (١٣٣ ) وتشمل؛** مراجعة شروط العمليات كل على حده بالرجوع الى العقود أو الايصالات والمستندات المؤيدة، اختبار توثيق المنشأة لعلاقة الارتباط بين الآداة

والخطر والتحقق من أن المنشأة تميز بشكل سليم بين المضاربة والتحوط، مع ضرورة قيام مراقب الحسابات بدعم وتأييد العمليات التى تمت للتأكد من التطبيق السليم لمحاسبة التحوط، واختبار فعالية التحوط لتقييم الفعالية بشكل محدد بشأن علاقات الارتباط والفعالية بين أنشطة التوريق والمخاطر المالية.

- **اختبارفعالية التحوط**، ينبغى أن تكون علاقة التحوط عالية الفعالية لمقابلة التغيرات فى القيمة العادلة التى ترجع الى خطر التحوط، ومقابلة تغيرات التدفقات النقدية التى ترجع الى خطر التحوط أثناء فترة التحوط. (السقا،٢٠٠٠ )

- **اختبارملائمة ادارة الخطر**، وذلك بهدف مراقبة واعادة هيكلة المخاطر الناشئة عن التقلبات فى معدلات الفائدة وأسعار الصرف الأجنبى وأسعار الأسهم. ويشمل؛ ضرورة تفهم مراقب الحسابات للمخاطر التى تتعرض لها المنشآت التى تتعامل فى نشاط التوريق وتشمل مخاطر التشغيل، ومخا الائتمان. أهمية تفهم مراقب الحسابات خطوات ادارة الخطر وتشمل؛ تعيين مصادر التعرض للخطر، قياس التعرض للخطر، تقدير أثر التعرض للخطر على المنشأة واستراتيجية التمويل، تحديد قدرة المنشأة على تنفيذ برنامج التحوط، واختبار الأدوات الملائمة لادارة الخطر. أهمية قيام المراقب باجراء المناقشات مع أعضاء مجلس الادارة والادارة العليا للتأكد من ملائمة ادارة الخطر الذى ينتج عن التعامل فى التوريق. ويشمل النقاش؛ التأكد من قيام مجلس الادارة بوضع سياسات واضحة لادارة الخطر، مدى اتفاق استراتيجيات الادارة وسياسات التنفيذ مع ترخيصها، وجود أدوات للرقابة تشمل تنفيذ العمليات المرخص بها، التأكد من مناسبة حجم ومخاطر التوريق مع أهداف المنشأة.

- **الاختبارات المتعارف عليها** : و تشمل اختبارات الالتزام بنظم الرقابة الداخلية على أنشطة التوريق والتى تهدف الى التأكد من ؛ التصريح بعمليات التوريق وفقاً للسياسات الموضوعة، سرعة اكتشاف الأخطاء فى تشغيل المعلومات المحاسبية الخاصة بالتوريق، خضوع أنشطة التوريق لرقابة متعددة وعلى أساس مستمر يضمن سلامة قياسها والتقرير عن تأثيراتها على عناصر القوائم المالية. وتتضمن الاختبارات التأكد من ؛ درجة الالتزام بالسياسات الموضوعة مع الحفاظ على حدود خطر السوق وخطر الائتمان، اصدار الترخيص لعمليات التوريق من أشخاص لهم الصلاحية المطلوبة، الفصل بين وظائف

الترخيص بعمليات التوريق والتسجيل فى الدفاتر والاحتفاظ بالعقود، اكتمال قيد عمليات التوريق وتسجيلها بالمبالغ الصحيحة، وفى الفترة المناسبة التى نفذت فيها العمليات، التصنيف السليم للعمليات لأغراض المعالجة المحاسبية والضريبية، اجراء تقييم المراكز المالية للتوريق ومقارنتها بمصادر خارجية، ومراجعة الاتفاقات التعاقدية للتوريق والأطراف المقابلة فى كل عقد على حده. ( السقا،٢٠٠٢ )

- **الاختبارات الأساسية للتوريق،** بهدف اكتشاف التحريفات الجوهرية فى أرصدة الحسابات الأساسية وتشمل الفحص التحليلى، واختبارات التفاصيل. وتشمل الاختبارات الأساسية؛ تحديد مدى ملائمة المحاسبة عن أنشطة التوريق، فحص عقود التوريق، استخدام الاجراءات التحليلية، استخدام المصادقات، القيام باعادة فحص مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة وتكوين الاحتياطيات المناسبة، مراجعة القيم العادلة والتقديرات المحاسبية الأخرى، الاهتمام بالعرض والافصاح عن التوريق.

- **تصنيف مستوى خطر المراجعة للمنشآت التى تتعامل فى أنشطة التوريق ويشمل؛** حصول المراقب على المعلومات الكافية بشأن طبيعة ونطاق استخدام التوريق، تقدير احتمالات حدوث الأخطاء الجوهرية فى أنشطة التوريق وتحديد مواطن حدوثها، تعيين مؤشرات مستوى الخطر غير العادى لمراجعة أنشطة التوريق.

- **تقييم نتائج اختبارات المراجعة:** يجب على مراقب الحسابات تقييم النتائج فى سياق تقييمه للقوائم المالية ككل، وتقييم معقولية التقديرات فى علاقتها بالقوائم المالية ككل. ( السقا،٢٠٠٠ )

أهمية قيام المنظمات المهنية فى مصر باصدار معيار محاسبى للمحاسبة عن عمليات توريق الأصول المالية، ومعيار مراجعة مصرى لمراجعتها نظراً للأهمية النسبية لعمليات التوريق، والارتقاء بالمحتوى المعلوماتى للقوائم المالية، كما يقلل من عميات ادارة الربح من جانب الشركات المحولة. زيادة مسئولية مراقب الحسابات كلما اتجهت المنشأة للتعامل فى عمليات التوريق، يساعد جودة الآداء المهنى لمراقب الحسابات فى الحد من ممارسات ادارة الربح من جانب ادارة المنشآت، أهمية حفاظ مراقب الحسابات على استقلاله للكشف عن أساليب ادارة الربح أو الاشارة الى ذلك فى تقرير المراجعة فى حالة وجوده.

**٣ - الدراسة الميدانية واختبار فروض البحث:**

يتناول هذا القسم الاختبار الميدانى لدور المراجعة فى الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق فى مصر، ويمكن أن يسير ذلك كما يلى:

**٣/ ١ تصميم الدراسة الميدانية:**

**٣ /١ /١ تحديد مجتمع الدراسة:**

لأغراض التحقق من مدى صحة فروض البحث فانه ينبغى استقصاء آراء مجموعة من مراقبى الحسابات باعتبارهم مقدمي خدمات المراجعة وإعداد تقرير المراجعة. وكذلك آراء مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك و مديرو صناديق الاستثمار، و مديرو أقسام منح الائتمان فى البنوك و الذين يمثلون مجتمع الدراسة و لذلك فان الباحثة تعتقد أنه يمكن تقسيم مجتمع الدراسة الى ثلاث مجموعات :

- تشتمل المجموعة الأولى على مراقبى حسابات الشركات المساهمة المصرية المقيدة بالبورصة المصرية.
- تشتمل المجموعة الثانية على مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك و مديرو صناديق الاستثمار .
- تشتمل المجموعة الثالثة على مديرو أقسام منح الائتمان فى البنوك.

**٣ /١ /٢ تحديد عينة الدراسة:**

تتكون عينة الدراسة من ثلاث عينات ، تتكون الأولى من (٤٠ ) رداً صحيحاً من مراقبي حسابات الشركات المساهمة المصرية المقيدة بالبورصة المصرية، تم توزيع (٥٨) استمارة استبيان، بينما تتكون الثانية من (٧٩ ) رداً صحيحاً من مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك و مديرو صناديق الاستثمار تم توزيع (١٠٠ ) استمارة استقصاء، بينما تتكون الثالثة من (٦٨) رداً صحيحاً من مديرو أقسام منح الائتمان فى البنوك تم توزيع (٩٠ ) استمارة استقصاء والتى تشمل قطاع الاسكان،الغذائية، المطاحن، والكيماوية وغيرها من القطاعات. ويوضح الجدول رقم (١ ) قوائم الاستبيان الموزعة والمعادة ونسبة الردود فى كل فئة.

**٣/١ /٣ أدوات الدراسة:**

تم الاعتماد على استمارة الاستبيان كأسلوب مناسب لطبيعة وهدف البحث، كما تم الاعتماد على أسلوب المقابلة الشخصية مع بعض مفردات العينة بهدف الرد على أى استفسارات تتعلق باستمارة الاستبيان، بالاضافة الى القوائم المالية لعدد من الشركات ذات القطاعات الاقتصادية المختلفة و التى تشمل أكثر من نشاط أو قطاع معين يشمل قطاع الاسكان، الغذائية، المطاحن، صناعة الكيماويات، وتقارير مراقبى حسابات تلك الشركات فى الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٨ ، ويوضح الجدول رقم (٢ ) توصيف عينة الشركات الممثلة فى العينة.

**جدول رقم (١ )**

**قوائم الاستبيان الموزعة والمعادة ونسبة الردود**

| مجتمع الدراسة | عدد القوائم الموزعة | عدد القوائم المعادة والصالحة للتحليل | نسبة الردود |
|---|---|---|---|
| مراقبى الحسابات | ٥٨ | ٤٠ | %٦٩ |
| مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ١٠٠ | ٧٩ | % ٧٩ |
| مديرو أقسام منح الائتمان فى البنوك | ٩٠ | ٦٨ | % ٧٦ |
| | ٢٤٨ | ١٨٧ | %٧٥ |

ولقد تم مطالبة أطراف العينة المستجوبين من مراقبي الحسابات، مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار، و مديرو أقسام منح الائتمان فى البنوك، والتى تشمل قطاع الاسكان،الغذائية، المطاحن، والكيماوية وغيرها من القطاعات بإبداء آرائهم و تقديراتهم لكل عنصر و مدى تأثيره على دور المراجعة فى الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق فى مصر. و لقد تم صياغة اختبارات الإجابة عنها باستخدام مقياس ليكرت ذي النقاط الخمس و كانت الاختيارات الخمس وأوزانها كما يلي: موافق جداً (٥)، موافق (٤)، موافق الى حد ما (٣ ) ، غيرموافق (٢)، غير موافق على الاطلاق (١)

**جدول رقم (٢)**

**توصيف عينة الشركات الممثلة فى العينة**

| القطاع | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| قطاع الاسكان | ١٦ | % ٣٣ |
| الغذائية | ١٠ | % ٢١ |
| المطاحن | ١٠ | % ٢١ |
| الكيماوية | ١٢ | % ٢٥ |
| الاجمالى | ٤٨ | % ١٠٠ |

**٣/١ /٤ الفروض الاختبارية للدراسة:**

يتولى هذا القسم عرض الفروض الاختبارية للدارسة فى صورة احصائية تمهيداً لاختبارها احصائياً وذلك كما يلى:

**الفرض الأول:**

يوجد فروق معنوية بين مفردات عينة البحث حول أهمية توافر أسس للقياس المحاسبى والافصاح المحاسبى عن عمليات التوريق .

**الفرض الثانى:**

يوجد فروق معنوية بين مفردات عينة البحث حول أهمية قيام مراقب الحسابات بتفهم عمليات المنشأة والمخاطر التى تواجهها .

**الفرض الثالث:**

يوجد فروق معنوية بين مفردات عينة البحث حول دور مراقب الحسابات فى الحد من قيام ادارة الشركات بادارة الربح باستخدام التوريق المالى.

**٣/١ /٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة:**

يعتمد الأسلوب الاحصائى المستخدم على طبيعة البيانات المستخدمة فى الدراسة وفقاً لذلك تم استخدام اختبار معنوية الاختلافات بين أطراف العينة المشاركين فى الردود عن أهمية دور المراجعة فى الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق فى مصر ، وقد تمت عملية تحليل البيانات و استخلاص النتائج من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات، و نوع العينة، وأهداف الدراسة وذلك باستخدام برنامج SPSS . كما تم الاعتماد على النسب المالية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعيارى لتوصيف البيانات، كما تم الاعتماد على اختبار Mann-whitney حيث تم أخذ البيانات من مجتمعات مستقلة، مع اختلاف الحجم.

**٣ /٢ تحليل نتائج الدراسة الميدانية:**

أوضحت نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها من استمارات الاستبيان ما يلي:

**أولاً – أهمية توافر أسس للقياس والافصاح المحاسبى عن عمليات التوريق:**

يلخص الجدول رقم (٣) نتائج التحليل الإحصائي لاجابات مراقبي الحسابات و مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك و مديرو صناديق الاستثمار، و مديرو أقسام منح الائتمان فى البنوك عن أهمية توافر أسس للقياس والافصاح المحاسبى عن عمليات التوريق ( تغطيها الأسئلة بقائمة الاستقصاء من ١ الى٨ ) من X1 الى X8 ، حيث تدل النتائج على ارتفاع ثقة مجموعات الدراسة على أهمية توريق الأصول المالية فى البيئة المصرية حيث يقترب المتوسط من خمسة درجات .

ومن خلال تحليل الجدول تبين أن:

بالنسبة للمتغيرات (١ ) * تلائم طريقة التنازل بيئة الممارسة العملية فى مصر * ، (٢ ) * أهمية قياس الأصول التى يتم الحصول عليها نتيجة عملية التوريق بالقيمة العادلة.* ، (٣ )* اعادة تقييم الأصول المالية المحولة بالقيمة العادلة والاعتراف بأى فروق تنتج من اعادة التقييم وتدرج بقائمة التغير فى حقوق الملكية.*، فقد دلت النتائج على عدم وجود فروق معنوية فى الرأى بين مجموعات الدراسة ( $P>0.05$) ، كما ان الثقة تقترب من أربعة درجات (الثقة عالية) .

و بالنسبة للمتغيرات (٤ ) * قياس الأصول المالية المحتفظ بها فى دفاتر المحول بالتكلفة المستهلكة.* ، (٥ ) * أهمية قياس الأأصول المالية المحولة بالقيمة العادلة عن طريق خصم التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من تلك الأصول بمعامل خصم مناسب يعكس المخاطر والقيمة الزمنية للنقود.*، (٦ ) * يجب الافصاح عن طبيعة تلك العمليات فى صلب القوائم المالية أو فى الايضاحات المتممة لها عن طبيعة عملية التوريق من حيث كونها بيعاً للأصول أو اقتراضاً بضمان تلك الأصول، مع وصف علاقة المحول بالأصول المحولة. * ، فقد دلت النتائج على عدم وجود فروق معنوية فى الرأى بين مجموعات الدراسة ( P>0.05) ، كما ان الثقة تقترب من أربعة درجات (الثقة عالية).

كما تشير نتائج المتغيران (٧ ) * يجب على المحول الافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة ، والطريقة المستخدمة فى قياس الأصول والالتزامات الناتجة عن عملية التوريق سواء عند الاعتراف الأولى أو اللاحق، مع الافصاح عن أسلوب التقييم المستخدم عند تقدير القيمة العادلة لتلك الأصول والافتراضات التى تم الاعتماد عليها عند تقدير تلك القيمة* ، (٨ ) * يوجد قصورمن جانب المنظمات المهنية لتناول أسس القياس والافصاح ومراجعة عمليات التوريق بشكل واضح بما يتلاءم مع بيئة الممارسة المهنية فى مصر.* الى وجود فروق معنوية فى الرأى بين مجموعات الدراسة( P<0.05). وتعكس هذه النتائج قناعة مجموعات الدراسة بأهمية توريق الأصول المالية.

**جدول رقم (٣)**

**نتائج اختبارات الفرض الأول للدراسة**

| المتغيرات | مجتمع الدراسة | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعيارى | U test 2-tailed P |
|---|---|---|---|---|---|
| X1 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٥,٦٠١ | ٠,٨٥ | ٠,٩٩٧ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٨٧٩ | ٠,٩٤ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٧٦٥ | ٠,٩١ | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| X2 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٠٤٣ | ٠,٨٧ | ٠٥٢٣ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٥,٢٠١ | ٠,٨٢ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٢١٣ | ٠,٨٣ | |
| X3 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٣٤٥ | ٠,٧١ | ٠,٥٨٩ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٣٠١ | ٠,٨٧ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٢٨٣ | ٠,٨٢ | |
| X4 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٢٢٣ | ٠,٧٦ | ٠,٦٤٣ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,١٢١ | ٠,٨٠ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,١٥٤ | ٠,٧٥ | |
| X5 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٠٢١ | ٠,٨١ | ٠,٧٥٢ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,١١١ | ٠,٧٧ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٠٦١ | ٠,٨٧ | |
| X6 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,١١٨ | ٠,٧٧ | ٠,٨٦٥ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,١٧٣ | ٠,٧٤ | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | مديرو أقسام منح الائتمـــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٢٨٠ | ٠,٧٣ | |
| X7 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٢,٧١٨ | ٠,٧٧ | ٠,٣٠٣ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٣,٦٨٠ | ٠,٧٠ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــان فى البنوك | ٦٨ | ٣,٨٧٨ | ٠,٧٢ | |
| X8 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٣,١٣٢ | ٠,٧٥ | ٠,٢١٥ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٢,٢٠٨ | ٠,٧٤ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــان فى البنوك | ٦٨ | ٣,٠٠١ | ٠,٧٢ | |

***المصدر : نتائج تشغيل البيانات على الحاسب الآلى برنامج SPSS**

يتضح من الجدول رقم (٣) رفض الفرض العدمى الأول والتوصل الى أهمية توافر أسس للقياس والافصاح المحاسبى عن عمليات التوريق.

**ثانياً – تفهم عمليات المنشأة وتقدير مخاطر التحريفات الجوهرية :**

يلخص الجدول رقم (٤) نتائج التحليل الإحصائي لاجابات مراقبي الحسابات و مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك و مديرو صناديق الاستثمار، و مديرو أقسام منح الائتمان فى البنوك عن تفهم عمليات المنشأة وتقدير مخاطر التحريفات الجوهرية (تغطيهـــا الأســـئلة بقائمة الاستقصاء من ٩ الى١٨) ، منX9 الى X١٨ حيث تدل النتائج على ارتفـــاع ثقـــة مجموعات الدراسة على تعدد أسس القياس المحاسبى للأصول المالية محـــل التوريـــق ، حيث يقترب المتوسط من خمسة درجات.

ومن خلال تحليل الجدول تبين أن:

بالنسبة للمتغيرات (٩ ) * ضرورة قيام مراقب الحسابات بالعديد من الاجراءات لتقدير مخاطر فهم المنشأة والبيئة التى تعمل بها و تتمثل فى؛ استفسارات من الادارة، الاجراءات التحليلية ، الملاحظات و الفحص *، (١٠ ) * يمكن للمراقب القيام باستفسارات مجلس قضائى خارجى بالمنشآة أو خبراء تقييم مع تحديد المعلومات التى يمكن الحصول عليها مما يساعد فى تقدير مخاطر وجود تحريفات جوهرية فى القوائم المالية ناتجة من التلاعب أو ادارة الربح بصورة انتهازية*، (١١) * أهمية قيام مراقب الحسابات بابلاغ فريق المراجعة بالحاجة الى التشكيك المهنى فى عملية تجميع وتقييم أدلة المراجعة *، فقد دلت النتائج على عدم وجود فروق معنوية فى الرأى بين مجموعات الدراسة ( P>0.05) ، كما ان الثقة تقترب من أربعة درجات (الثقة عالية) .

و بالنسبة للمتغيران (١٢ ) * على مراقب الحسابات تقييم معقولية التقديرات المحاسبية المعدة بواسطة الادارة، و مراعاة العوامل الشخصية و الموضوعية التى اعتمدت عليها الادارة فى التقديرات المحاسبية أثناء التخطيط والقيام باجراءات لتقييم هذه التقديرات* ، (١٣ ) * يجب على المحول الافصاح عن اجمالى التعرض الحالى لخطر الائتمان والتعرض المستقبلى المتوقع لهذا الخطر، وذلك بهدف تمكين مستخدمى القوائم المالية من تقدير مدى تأثير عجز المدينين عن السداد على تخفيض التدفقات النقدية المتوقعة* ، فقد دلت النتائج على عدم وجود فروق معنوية فى الرأى بين مجموعات الدراسة ( P>0.05) ، كما ان الثقة تقترب من أربعة درجات (الثقة عالية).

و بالنسبة للمتغيرات (١٤ ) * يساعد الالتزام بمعاييرالمحاسبة ومعايير المراجعة المصرية فى توفير أسس سليمة للقياس و الافصاح المحاسبى عن عمليات التوريق * ، (١٥ ) * ينبغى على مراقب الحسابات القيام بالعناية المهنية الواجبة و ذلك التزاماً بمعايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً لتدعيم مصداقية المعلومات المالية و امكانية الاعتماد عليها.*، (١٦) * أهمية تزويد الجهات الاشرافية و الرقابية على المصارف والمؤسسات المالية بتقارير دورية تتعلق بأنشطة التوريق * ، فقد دلت النتائج على عدم وجود فروق معنوية فى الرأى بين مجموعات الدراسة ( P>0.05) ، كما ان الثقة تقترب من أربعة درجات (الثقة عالية).

كما تشير نتائج المتغيران (١٧ ) * أهمية قيام المنشآت بالافصاح عن درجة تعرضها لمخاطر الائتمان و مستوى التقدير و الحكم الشخصى المستخدم عند اعداد القوائم المالية*، (١٨ ) * أهمية تحقيق المزيد من الرقابة على أداء الادارة من خلال اعادة النظر فى النظم و اللوائح الداخلية، و يحد من سلطاتها فى تعديل البيانات المحاسبية

واعداد التقارير المالية *، الى عدم وجود فروق معنوية فى الرأى بين مجموعات الدراسة ( P>0.05) . وتعكس هذه النتائج قناعة مجموعات الدراسة بتعدد أسس القياس المحاسبى للأصول المالية محل التوريق.

**جدول رقم (٤)**

**نتائج اختبارات الفرض الثانى للدراسة**

| المتغيرات | مجتمع الدراسة | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعيارى | U test 2-tailed P |
|---|---|---|---|---|---|
| X9 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٥,٢٠٨ | ٠٩١ | ٠,٧٨٧ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك | | | | |
| | ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٨٧٩ | ٠,٨٠ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٧٦٥ | ٠,٧٢ | |
| X10 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٩٨٥ | ٠,٦٧ | ٠,٦٤٤ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك | ٧٩ | ٤,٨٩٧ | ٠,٧٢ | |
| | ومديرو صناديق الاستثمار | | | | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٧٩٨ | ٠,٨٣ | |
| X11 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٧١٩ | ٠,٧١ | ٠,٥٧٩ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك | ٧٩ | ٤,٨٧٠ | ٠,٨٧ | |
| | ومديرو صناديق الاستثمار | | | | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٥٤١ | ٠,٧٢ | |
| X12 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٥٢٣ | ٠,٦٦ | ٠٥٤٣ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك | ٧٩ | ٤,٤٢١ | ٠,٧٠ | |
| | ومديرو صناديق الاستثمار | | | | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٤٥٤ | ٠,٦٥ | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| X13 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٢٤١ | ٠,٦١ | ٠,٥٢٢ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٥١١ | ٠,٦٧ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٥٦١ | ٠,٧٧ | |
| X14 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٤١٨ | ٠,٦٧ | ٠,٦٣٥ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٣٧٣ | ٠,٧٤ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٤٢٠ | ٠,٦٣ | |
| X15 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٤٢٠ | ٠,٦٧ | ٠,٦٠٣ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٣٨٠ | ٠,٦٠ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٥٧٨ | ٠,٧٢ | |
| X16 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٤٣٢ | ٠,٦٥ | ٠,٦١٤ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٢٠٨ | ٠,٦٤ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٢٣١ | ٠,٦٢ | |
| X17 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٢٤٣ | ٠,٧٧ | ٠٥٦٣ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٢٠١ | ٠,٦٢ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٢١٣ | ٠,٧٣ | |
| X18 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٣٤٥ | ٠,٦١ | ٠,٥٤٩ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٣٠١ | ٠,٧٧ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٢٨٣ | ٠,٦٢ | |

*المصدر : نتائج تشغيل البيانات على الحاسب الآلى برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (٤) رفض الفرض العدمى الثانى والتوصل الى أهمية تفهم عمليات المنشأة وتقدير مخاطر التحريفات الجوهرية من قبل مراقب الحسابات.

**ثالثاً – دور مراقب الحسابات فى الحد من قيام ادارة الشركات بادارة الربح باستخدام التوريق المالى :**

يلخص الجدول رقم (٥) نتائج التحليل الإحصائي لاجابات مراقبي الحسابات ومسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار، ومديرو أقسام منح الائتمان فى البنوك عن دور مراقب الحسابات فى الحد من قيام ادارة الشركات بادارة الربح باستخدام التوريق المالى ( تغطيها الأسئلة بقائمة الاستقصاء من ١٩الى٣٦ ، من X١٩ الى٣٦ Xحيث تدل النتائج على ارتفاع ثقة مجموعات الدراسةعلى علاقة دور مراقب الحسابات فى الحد من قيام ادارة الشركات بادارة الربح باستخدام التوريق المالى، حيث يقترب المتوسط من خمسة درجات.

ومن خلال تحليل الجدول تبين أن:

بالنسبة للمتغيرات (١٩ ) * أهمية قيام مراقب الحسابات بالتحقق من صحة قيد وتسجيل الآثار المالية المترتبة على الدخول فى عمليات التوريق بما فيها أى خصم أو علاوة مقررة * ، (٢٠ ) * أهمية قيام مراقب الحسابات بالتأكد من درجة وضوح الأهداف من الدخول فى عمليات المشتقات، وسلامة الاستراتيجيات والوسائل الموضوعة لتحقيق تلك الأهداف، واتفاق كل ذلك مع القوانين والتشريعات المنظمة .* ، (٢١ )* أهمية قيام مراقب الحسابات بالاختبارات المستحدثة، والتى تركز على متطلبات واهتمامات نموذج المحاسبة عن التوريق وعلى طبيعة ومَخاطر عمليات التوريق *، فقد دلت النتائج على عدم وجود فروق معنوية فى الرأى بين مجموعات الدراسة( $P>0.05$) ، كما ان الثقة تقترب من أربعة درجات (الثقة عالية) .

و بالنسبة للمتغيرات (٢٢ ) * تتضمن الاختبارات المستحدثة اختبارات التحوط،واختبارات ملائمة ادارة الخطر، و متطلبات آداء عملية المراجعة ذاتها وتشمل اختبارات الالتزام بالسياسات الرقابية، الاختبارات الأساسية لعمليات التوريق، واختبار مستوى خطر المراجعة* ، (٢٣ ) * أهمية قيام المنظمات المهنية فى مصر باصدار

معيار محاسبى للمحاسبة عن عمليات توريق الأصول المالية ، ومعيار مراجعة مصرى لمراجعتها نظراً للأهمية النسبية لعمليات التوريق، والارتقاء بالمحتوى المعلوماتى للقوائم المالية، كما يقلل من عمليات ادارة الربح من جانب الشركات المحولة*، (٢٤ ) * اختبار استخدام المنشأة نشاط التوريق لأغراض التحوط وتشمل؛ الاختبار المباشر للعلاقة بين استخدام التوريق والتغير فى الخطر* ، فقد دلت النتائج على عدم وجود فروق معنوية فى الرأى بين مجموعات الدراسة ( P>0.05) ، كما ان الثقة تقترب من أربعة درجات (الثقة عالية).

كما تشيرنتائج المتغيرات (٢٥ ) * يساعد الالتزام بمعاييرالمحاسبة ومعايير المراجعة المصرية فى توفير أسس سليمة للقياس و الافصاح المحاسبى عن عمليات التوريق، والحد من ممارسات ادارة الربح من جانب المنشآت من خلال عمليات التوريق*، (٢٦ )* أهمية مراجعة شروط العمليات كل على حده بالرجوع الى العقود أو الايصالات والمستندات المؤيدة، اختبار توثيق المنشأة لعلاقة الارتباط بين الآداة والخطر والتحقق من أن المنشأة تميز بشكل سليم بين المضاربة والتحوط* ،(٢٧ )* زيادة مسئولية مراقب الحسابات كلما اتجهت المنشأة للتعامل فى أنشطة التوريق* ، (٢٨ ) *أهمية حفاظ مراقب الحسابات على استقلاله للكشف عن أساليب الادارة لممارسة ادارة الربح و الاشارة الى ذلك فى تقرير المراجعة فى حالة وجوده *، فقد دلت النتائج على عدم وجود فروق معنوية فى الرأى بين مجموعات الدراسة ( P>0.05) ، كما ان الثقة تقترب من أربعة درجات (الثقة عالية).

و بالنسبة للمتغيرات (٢٩ ) * قيام مراقب الحسابات بدعم وتأييد العمليات التى تمت للتأكد من التطبيق السليم لمحاسبة التحوط، واختبار فعالية التحوط لتقييم الفعالية بشكل محدد بشأن علاقات الارتباط والفعالية بين أنشطة التوريق والمخاطر المالية*، (٣٠ )* تهدف اختبارات الالتزام بنظم الرقابة الداخلية على أنشطة التوريق الى التأكد من ؛ التصريح بعمليات التوريق وفقاً للسياسات الموضوعة، سرعة اكتشاف الأخطاء فى تشغيل المعلومات المحاسبية الخاصة بالتوريق*، (٣١ ) * أهمية تفهم مراقب الحسابات للمخاطر التى تتعرض لها المنشآت التى تتعامل فى نشاط التوريق وتشمل مخاطر التشغيل، ومخاطر الائتمان*، (٣٢ ) * يجب على مراقب الحسابات تقييم النتائج فى

سياق تقييمه للقوائم المالية ككل، وتقييم معقولية التقديرات فى علاقتها بالقوائم المالية ككل*، الى عدم وجود فروق معنوية فى الرأى بين مجموعات الدراسة ( P>0.05) ، فقد دلت النتائج على عدم وجود فروق معنوية فى الرأى بين مجموعات الدراسة ( P>0.05) ، وتعكس هذه النتائج قناعة مجموعات الدراسة بأهمية دور مراقب الحسابات فى الحد من قيام ادارة الشركات بادارة الربح باستخدام التوريق المالى.

كما تشيرنتائج المتغيرات (٣٣)* تساعد جودة الآداء المهنى لمراقب الحسابات فى الحد من ممارسات ادارة الربح من جانب ادارة المنشآة*، (٣٤ ) أهمية قيام المراقب باجراء المناقشات مع أعضاء مجلس الادارة والادارة العليا للتأكد من ملائمة ادارة الخطر الذى ينتج عن التعامل فى التوريق*، (٣٥ ) * أهمية قيام مراقب الحسابات بالاختبارات المتعارف عليها للتأكد من ؛ درجة الالتزام بالسياسات الموضوعة مع الحفاظ على حدود خطر السوق وخطر الائتمان، اصدار الترخيص لعمليات التوريق من أشخاص لهم الصلاحية المطلوبة، الفصل بين وظائف الترخيص بعمليات التوريق والتسجيل فى الدفاتر* ، (٣٦ ) * أهمية قيام المراقب بالاختبارات الأساسية وتشمل تحديد مدى ملائمة المحاسبة عن أنشطة التوريق، فحص عقود التوريق، استخدام الاجراءات التحليلية، استخدام المصادقات، القيام باعادة فحص مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة وتكوين الاحتياطات المناسبة* ،، فقد دلت النتائج على عدم وجود فروق معنوية فى الرأى بين مجموعات الدراسة ( P>0.05) ، كما ان الثقة تقترب من أربعة درجات(الثقة عالية).

**جدول رقم (٥)**

**نتائج اختبارات الفرض الثالث للدراسة**

| المتغيرات | مجتمع الدراسة | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعيارى | U test 2-tailed P |
|---|---|---|---|---|---|
| X19 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٥,٢٠٨ | ٠,٩١ | ٠,٥٨٧ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك | ٧٩ | ٤,٨٩٩ | ٠,٨٠ | |
| | ومديرو صناديق الاستثمار | | | | |
| | مديرو أقسام منح الائتمان فى | ٦٨ | ٤,٧٦٥ | ٠,٧٢ | |

| | البنوك | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| X20 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٨٨٥ | ٠,٦٧ | ٠,٥١٤ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٨٨٧ | ٠,٧٢ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٨٩٨ | ٠,٨٣ | |
| X21 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٨١٩ | ٠,٧١ | ٠,٦٢٩ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٧٧٠ | ٠,٨٧ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٧٤١ | ٠,٧٢ | |
| X22 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٧٢٣ | ٠,٦٦ | ٠٥٤٣ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٤٢١ | ٠,٧٠ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٥٥٤ | ٠,٦٥ | |
| X23 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٥٤١ | ٠,٦١ | ٠,٥٢٢ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٤٢١ | ٠,٦٧ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٤٦١ | ٠,٧٧ | |
| X24 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٥١٨ | ٠,٦٧ | ٠,٥٥٥ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٤١٣ | ٠,٧٤ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٤٣١ | ٠,٦٣ | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| X25 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٥٢٠ | ٠,٦٧ | ٠,٦٠٤ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٤٢٠ | ٠,٦٠ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٣٧٨ | ٠,٧٢ | |
| X26 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,١٣٢ | ٠,٦٥ | ٠,٦١٤ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٠٠٨ | ٠,٦٤ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٤٣١ | ٠,٦٢ | |
| X27 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٣٤٣ | ٠,٧٧ | ٠٥٢٣ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٤٠١ | ٠,٦٢ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٣١٣ | ٠,٧٣ | |
| X28 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٣,٥٤٥ | ٠,٦١ | ٠,٣٣٩ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٤٠١ | ٠,٧٧ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــــان فى البنوك | ٦٨ | ٣,٠٨٣ | ٠,٦٢ | |
| X29 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٣,١٤٥ | ٠,٦١ | ٠,٣١٩ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٣,٢٠١ | ٠,٧٧ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٤٨٣ | ٠,٦٢ | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| X30 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٥,٦٠٨ | ٠٨١ | ٠,٦٠٧ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٦٩٩ | ٠,٧٠ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٧٦٥ | ٠,٧٢ | |
| X31 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٨٨٥ | ٠,٦٧ | ٠,٥٢٣ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٨٨٧ | ٠,٧٢ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٨٩٨ | ٠,٨٣ | |
| X32 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٨١٩ | ٠,٧١ | ٠,٤٥٩ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٧٧٠ | ٠,٨٧ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٧٤١ | ٠,٧٢ | |
| X33 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٧٢٣ | ٠,٦٦ | ٠٥٢٣ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٤٢١ | ٠,٧٠ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٥٥٤ | ٠,٦٥ | |
| X34 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٥٤١ | ٠,٦١ | ٠,٥٤٢ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٤٢١ | ٠,٦٧ | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٤٦١ | ٠,٧٧ | |
| X35 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٥١٨ | ٠,٦٧ | ٠,٥٤١ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك ومديرو صناديق الاستثمار | ٧٩ | ٤,٤١٣ | ٠,٧٤ | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | مديرو أقسام منح الائتمـــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٤٣١ | ٠,٦٣ | |
| X36 | مراقبى الحسابات | ٤٠ | ٤,٥٢٠ | ٠,٦٧ | ٠,٥٤٤ |
| | مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك | ٧٩ | ٤,٤٢٠ | ٠,٦٠ | |
| | ومديرو صناديق الاستثمار | | | | |
| | مديرو أقسام منح الائتمـــان فى البنوك | ٦٨ | ٤,٣٧٨ | ٠,٧٢ | |

*** المصدر : نتائج تشغيل البيانات على الحاسب الآلى برنامج SPSS**

يتضح من الجدول رقم (٥) رفض الفرض العدمى الثالث والتوصل الى أهمية دور مراقب الحسابات فى الحد من قيام ادارة الشركات بادارة الربح باستخدام التوريق المالى.

**٤- الخلاصة والنتائج والتوصيات:**

استهدف هذا البحث اختبار دور المراجعة فى الحد من ادارة الربح باستخدام التوريـق المالى و قد بدأت الباحثة بتقديم اطاراً نظرياً تناولت فيه تحليل و دراسة مفهوم وأهـداف التوريق، تحليل و دراســة دوافع ادارة الربح و مداخل قياسها، تقيـيم الوضــع الحــالى للتوريق فى مصر، و الاختبار الميدانى لدور مراقب الحسابات فى الحد مــن ممارســات ادارة الربح باستخــدام التوريــق المالى فى مصر. وقد خلصت الباحثــة مــن البحــث بالنتائج التالية:

*** النتائج النظرية:**

خلصت الباحثة من الاطار النظرى الى أهمية توريق الأصول الماليــة فى البيئة المصرية، والذى يعمل على تحويل القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول، وإصدار موجة ثانية من الأصول المالية بضمان الرهون العقارية. عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية. و قد كشفت العديد من المشاكل والأزمات التى تعرضت لها بعض الشركات أن معظم أسباب الانهيارات يرجع الى تلاعب الادارة فى التقرير المالى و الممارسات المختلفة لادارة الربح. حيث تلجأ الادارة فى ظل المرونة المتاحة فى الممارسات المحاسبية وتعدد بدائل السياسات والمعايير المحاسبية، بالتدخل فى تحديد أرباح المنشأة وفى اعداد التقارير والقوائم المالية بالشكل

الذى يتفق مع أهدافها و دوافعها وتطلعاتها المختلفة. تعدد أسس القياس المحاسبى للأصول المالية محل التوريق، علاقة التوريق بادارة الربح، أهمية دور مراقب الحسابات فى الحد من قيام ادارة الشركات بادارة الربح باستخدام التوريق المالى . ويتطلب ذلك قيام مراقب الحسابات بتوسيع اختبارات المراجعة للمنشآت التى تتعامل فى نشاط التوريق لتشمل اختبارات التحوط والتى تشمل اختبار استخدام المنشآة التوريق لأغراض التحوط، اختبار استيفاء أنشطة التوريق لأغراض التحوط لمعايير محاسبة التحوط واختبار فعالية التحوط. تتمثل الانتقادات الموجهة لمراقب الحسابات فى؛ احتمال أن يكون مراقب الحسابات غير قادر على اكتشاف ممارسات ادارة الربح، و لم يراعى القيام بالعناية المهنية الواجبة مما أدى الى فشله فى اكتشاف هذه الممارسات. لنجاح عملية التوريق يجب توافر الاطار المؤسسى الكفء والذى يضمن؛ بورصة نشطة فى مجال السندات، وجود شركات متخصصة فى تداول السندات لتشجيع السوق، توافر منظومة متكاملة من المؤسسات.

*** النتائج الميدانية:**

أيدت نتائج الدراسة الميدانية نتائج التحليل النظرى فيما يتعلق بأهمية توريق الأصول الماليـــة فى البيئة المصرية حيث تم التوصل الى عدم وجود فروق معنوية بين مفردات العينة ، تعدد أسس القياس المحاسبى للأصول المالية محل التوريق، قصور الاستجابة للتطورات الاقتصادية لعمليات التوريق، علاقة التوريق بادارة الربح، و فيما يتعلق بدورمراقب الحسابات فى الحد من قيام ادارة الشركات بادارة الربح باستخدام التوريق المالى فقد أيدت نتائج الدراسة الميدانية نتائج التحليل النظرى حيث أثبتت اتفاق مفردات عينة البحث. لأغراض التحقق من مدى صحة فروض البحث تم استقصاء آراء مجموعة من مراقبى الحسابات باعتبارهم مقدمي خدمات المراجعة و إعداد تقرير المراجعة. وكذلك آراء مسئولو ادارات الاستثمار فى البنوك و مديرو صناديق الاستثمار، و مديرو أقسام منح الائتمان فى البنوك و الذين يمثلون مجتمع الدراسة، كما تم الاعتماد على أسلوب المقابلة الشخصية مع بعض مفردات العينة بهدف الرد على أى استفسارات تتعلق باستمارة الاستقصاء، بالاضافة الى القوائم المالية المنشورة لعدد من الشركات ذات القطاعات الاقتصادية المختلفة و التى تشمل أكثر من نشاط أو قطاع معين يشمل قطاع الاسكان، الغذائية، المطاحن، الكيماوية، و تقارير مراقبى حسابات تلك الشركات فى الفترة

من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٨. تم التوصل الى أن السياسات المحاسبية المنشورة للشركات بها قصور شديد و غير كافية و لا تفصح عن السياسات المحاسبية التى تتعلق بنشاط التوريق، و ما اذا كان يتم معالجة عمليات التوريق كعملية بيع للأصول المحولة أم كاقتراض بضمان تلك الأصول. تقوم الشركات بالافصاح عن المحاسبة عن الأصول بالقيمة العادلة. مما يوضح نقص البيانات الفعلية الكافية ، و يؤكد على وجود قصور فى البيانات التى تقوم بنشرها الشركات و التى تتعلق بعمليات التوريق. كما اتضح من خلال تحليل تقارير مراقبى حسابات تلك الشركات أنها لا تشمل تحفظات على قيام ادارة الشركات بعمليات التوريق وممارسات ادارة الربح، و فى بعض الحالات يتم الافصاح فى صورة تقرير غير متحفظ مع ارفاقها بفقرة توضيحية. و يرجع سبب عدم قيام مراقبى الحسابات بالتحفظ عن ممارسات ادارة الربح الى رغبة مراقبى الحسابات فى الاحتفاظ بالعميل.

**وفى ضوء النتائج السابقة توصى الباحثة بما يلى:**

- فى ضوء نتائج الدراسة الميدانية توصى الباحثة بضـــرورة قيام كل شركة بالاهتمام بالافصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالتوريق فى الايضاحات المتممة للقوائم المالية، و نشر الثقافة المتعلقـــة بعمليات التوريق للتعرف على المنافع والمخاطر المصاحبة لها.

- أهمية قيام المنظمات المهنيـــة فى مصر بوضع القواعد المناسبة لمعالجة عمليات التوريق، مع وضع معيار محاسبى يتعلق بالمحاسبة عن الاستثمارات العقارية وذلك لأهميتها فى ظل صدور قوانين التوريق والتمويل العقارى.

- أهمية التوجه الى المعايير المعتمدة على المبادىء بدلاً من المعايير المعتمـــدة على القواعـــد، تشديد العقوبات على مراقب الحسابات فى حالة مخالفته للمعاييـــر المهنيـــــة.

- أهمية الافصاح ضمن الايضاحات المرفقـــــة بالقوائم الماليـــــة عن التعديلات فى التقديرات المحاسبية ذات الأثر الجوهرى على القوائم المالية.

بسم الله الرحمن الرحيم

## استمارة الاستبيان

الأستاذ الفاضل /

**تحية طيبة وبعد**

زاد الاهتمام بمفهوم التوريق ، والذى يعد أحد أدوات أسواق رأس المال المبتكرة فى نطاق ما يعرف بالهندسة المالية للتعامل مع القروض المرهونة وغيرها من الديون لتوفير السيولة اللازمة لسد احتياجات المقترضين فى أسواق المال. يلعب التوريق دوراً هاماً فى أسواق المال من خلال تمكين المؤسسات المالية المتخصصة من توفير السيولة اللازمة لها مع خفض درجة مخاطرها و زيادة ربحيتها، و تخفيض تكلفة اقتراضها، علاج قصور القدرة التمويلية للمؤسسات ذات القاعدة التمويلية، تحويل القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول، و إصدار موجة ثانية من الأصول المالية بضمان الرهون العقارية.

وقد كشفت العديد من المشاكل والأزمات التى تعرضت لها بعض الشركات أن معظم أسباب الانهيارات يرجع الى تلاعب الادارة فى التقرير المالى و الممارسات المختلفة لادارة الربح. حيث تلجأ الادارة فى ظل المرونة المتاحة فى الممارسات المحاسبية و تعدد بدائل السياسات و المعايير المحاسبية، بالتدخل فى تحديد أرباح المنشأة و فى اعداد التقارير و القوائم المالية بالشكل الذى يتفق مع أهدافها و دوافعها و تطلعاتها المختلفة.

و من هذا المنطلق، أتشرف بأن أرفق طيه نموذج قائمة الاستبيان حيث تسعى الباحثة لعمل دراسة ميدانية عن * دورالمراجعة فى الحد من ممارسات ادارة الربح باستخدام التوريق المالى * . و حيث أن الباحثة بصدد إعداد دراسة تطبيقية تتعلق بهذا الموضوع فقد وقع الاختيار على سيادتكم لاستيفاء بيانات الاستمارة بدقة . هذا و تأمل الباحثة من خلال استطلاع أرائكم الاستفادة من مشاركتكم و اجاباتكم على الأسئلة الواردة بهذه الاستمارة و أثر ذلك على نتائج هذه الدراسة . علماً بأن ما يرد بها يعد سرياً ولخدمة البحث العلمى فقط، و لن تستخدم نتائجها الا فى أغراض التحليل والدراسة و البحث .

و تفضلوا بقبول فائق احترامى و تقديرى لحسن تعاونكم معى.

**الباحثة**

استمارة الاستبيان

الاســـــــم (اختيارى):

الوظيفة الحالية :

| العبارة | موافق جداً ٥ | موافق ٤ | موافق الى حد ما ٣ | غير موافق ٢ | غير موافق على الاطلاق ١ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ - تلائم طريقة التنازل بيئة الممارسة العملية فى مصر. | | | | | |
| ٢ - أهمية قياس الأصول التى يتم الحصول عليها نتيجة عملية التوريق بالقيمة العادلة. | | | | | |
| ٣ - اعادة تقييم الأصول المالية المحولة بالقيمة العادلة والاعتراف بأى فروق تنتج من اعادة التقييم وتدرج بقائمة التغير فى حقوق الملكية. | | | | | |
| ٤ - قياس الأصول المالية المحتفظ بها فى دفاتر المحول بالتكلفة المستهلكة. | | | | | |
| ٥ -أهمية قياس الأصول المالية المحولة بالقيمة العادلة عن طريق خصم التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من تلك الأصول بمعامل خصم مناسب يعكس المخاطر والقيمة الزمنية للنقود. | | | | | |
| ٦ -يجب الافصاح عن طبيعة تلك العمليات فى صلب القوائم المالية أو فى الايضاحات المتممة لها عن طبيعة عملية التوريق من حيث كونها بيعاً للأصول أو اقتراضاً بضمان تلك الأصول، مع وصف علاقة المحول بالأصول المحولة. | | | | | |
| ٧ - يجب على المحول الافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة ، والطريقة المستخدمة فى قياس الأصول والالتزامات الناتجة عن عملية التوريق سواء عند الاعتراف الأولى أو اللاحق، مع الافصاح عن أسلوب التقييم المستخدم عند تقدير القيمة العادلة لتلك الأصول والافتراضات التى تم الاعتماد عليها عند تقدير تلك القيمة. | | | | | |
| ٨ - يوجد قصورمن جانب المنظمات المهنية لتناول أسس القياس والافصاح ومراجعة عمليات التوريق بشكل واضح بما يتلاءم مع بيئة الممارسة المهنية فى مصر. | | | | | |
| ٩ - ضرورة قيام مراقب الحسابات بالعديد من الاجراءات لتقدير مخاطر فهم المنشأة والبيئة التى تعمل بها و تتمثل | | | | | |

| العبارة | موافق جداً ٥ | موافق ٤ | موافق الى حد ما ٣ | غير موافق ٢ | غير موافق على الاطلاق ١ |
|---|---|---|---|---|---|
| فى؛ استفسارات من الادارة، الاجراءات التحليلية ، الملاحظات و الفحص . | | | | | |
| ١٠ - يمكن للمراقب القيام باستفسارات مجلس قضائى خارجى بالمنشآة أو خبراء تقييم مع تحديد المعلومات التى يمكن الحصول عليها مما يساعد فى تقدير مخاطر وجود تحريفات جوهرية فى القوائم المالية ناتجة من التلاعب أو ادارة الربح بصورة انتهازية. | | | | | |
| ١١ - أهمية قيام مراقب الحسابات بابلاغ فريق المراجعة بالحاجة الى التشكيك المهنى فى عملية تجميع وتقييم أدلة المراجعة. | | | | | |
| ١٢ - على مراقب الحسابات تقييم معقولية التقديرات المحاسبية المعدة بواسطة الادارة، و مراعاة العوامل الشخصية و الموضوعية التى اعتمدت عليها الادارة فى التقديرات المحاسبية أثناء التخطيط والقيام باجراءات لتقييم هذه التقديرات. | | | | | |
| ١٣ - يجب على المحول الافصاح عن اجمالى التعرض الحالى لخطر الائتمان والتعرض المستقبلى المتوقع لهذا الخطر، وذلك بهدف تمكين مستخدمى القوائم المالية من تقدير مدى تأثير عجز المدينين عن السداد على تخفيض التدفقات النقدية المتوقعة. | | | | | |
| ١٤ - يساعد الالتزام بمعاييرالمحاسبة ومعايير المراجعة المصرية فى توفير أسس سليمة للقياس و الافصاح المحاسبى عن عمليات التوريق. | | | | | |
| ١٥ - ينبغى على مراقب الحسابات القيام بالعناية المهنية الواجبة و ذلك التزاماً بمعايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً لتدعيم مصداقية المعلومات المالية و امكانية الاعتماد عليها. | | | | | |
| ١٦ -أهمية تزويد الجهات الاشرافية و الرقابية على المصارف والمؤسسات المالية بتقارير دورية تتعلق بأنشطة التوريق. | | | | | |

| العبارة | موافق جداً ٥ | موافق ٤ | موافق الى حد ما ٣ | غير موافق ٢ | غير موافق على الاطلاق ١ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٧ - أهمية قيام المنشآت بالافصاح عن درجة تعرضها لمخاطر الائتمان و مستوى التقدير و الحكم الشخصى المستخدم عند اعداد القوائم المالية. | | | | | |
| ١٨ - أهمية تحقيق المزيد من الرقابة على أداء الادارة من خلال اعادة النظر فى النظم و اللوائح الداخلية، و يحد من سلطاتها فى تعديل البيانات المحاسبية واعداد التقارير المالية. | | | | | |
| ١٩ - أهمية قيام مراقب الحسابات بالتحقق من صحة قيد وتسجيل الآثار المالية المترتبة على الدخول فى عمليات التوريق بما فيها أى خصم أو علاوة مقررة. | | | | | |
| ٢٠ - أهمية قيام مراقب الحسابات بالتأكد من درجة وضوح الأهداف من الدخول فى عمليات المشتقات، وسلامة الاستراتيجيات والوسائل الموضوعة لتحقيق تلك الأهداف، واتفاق كل ذلك مع القوانين والتشريعات المنظمة . | | | | | |
| ٢١ -أهمية قيام مراقب الحسابات بالاختبارات المستحدثة، والتى تركز على متطلبات واهتمامات نموذج المحاسبة عن التوريق وعلى طبيعة ومخاطر عمليات التوريق. | | | | | |
| ٢٢- تتضمن الاختبارات المستحدثة اختبارات التحوط،واختبارات ملائمة ادارة الخطر، و متطلبات آداء عملية المراجعة ذاتها وتشمل اختبارات الالتزام بالسياسات الرقابية، الاختبارات الأساسية لعمليات التوريق، واختبار مستوى خطر المراجعة. | | | | | |
| ٢٣ -أهمية قيام المنظمات المهنية فى مصر باصدار معيار محاسبى للمحاسبة عن عمليات توريق الأصول المالية ، ومعيار مراجعة مصرى لمراجعتها نظراً للأهمية النسبية لعمليات التوريق، والارتقاء بالمحتوى المعلوماتى للقوائم المالية، كما يقلل من عمليات ادارة الربح من جانب الشركات المحولة. | | | | | |

| العبارة | موافق جداً ٥ | موافق ٤ | موافق الى حد ما ٣ | غير موافق ٢ | غير موافق على الاطلاق ١ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٤ - اختبار استخدام المنشأة نشاط التوريق لأغراض التحوط وتشمل؛ الاختبار المباشر للعلاقة بين استخدام التوريق والتغير فى الخطر . | | | | | |
| ٢٥- يساعد الالتزام بمعايير المحاسبة ومعايير المراجعة المصرية فى توفير أسس سليمة للقياس و الافصاح المحاسبى عن عمليات التوريق، والحد من ممارسات ادارة الربح من جانب المنشآت من خلال عمليات التوريق. | | | | | |
| ٢٦- أهمية مراجعة شروط العمليات كل على حده بالرجوع الى العقود أو الايصالات والمستندات المؤيدة، اختبار توثيق المنشأة لعلاقة الارتباط بين الأداة والخطر والتحقق من أن المنشأة تميز بشكل سليم بين المضاربة والتحوط. | | | | | |
| ٢٧-زيادة مسئولية مراقب الحسابات كلما اتجهت المنشأة للتعامل فى أنشطة التوريق. | | | | | |
| ٢٨-أهمية حفاظ مراقب الحسابات على استقلاله للكشف عن أساليب الادارة لممارسة ادارة الربح و الاشارة الى ذلك فى تقرير المراجعة فى حالة وجوده. | | | | | |
| ٢٩ - قيام مراقب الحسابات بدعم وتأييد العمليات التى تمت للتأكد من التطبيق السليم لمحاسبة التحوط، واختبار فعالية التحوط لتقييم الفعالية بشكل محدد بشأن علاقات الارتباط والفعالية بين أنشطة التوريق والمخاطر المالية. | | | | | |
| ٣٠- تهدف اختبارات الالتزام بنظم الرقابة الداخلية على أنشطة التوريق الى التأكد من ؛ التصريح بعمليات التوريق وفقاً للسياسات الموضوعة، سرعة اكتشاف الأخطاء فى تشغيل المعلومات المحاسبية الخاصة بالتوريق. | | | | | |

| العبارة | موافق جداً ٥ | موافق ٤ | موافق الى حد ما ٣ | غير موافق ٢ | غير موافق على الاطلاق ١ |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣١- أهمية تفهم مراقب الحسابات للمخاطر التى تتعرض لها المنشآت التى تتعامل فى نشاط التوريق وتشمل مخاطر التشغيل، ومخاطر الائتمان. | | | | | |
| ٣٢- يجب على مراقب الحسابات تقييم النتائج فى سياق تقييمه للقوائم المالية ككل، وتقييم معقولية التقديرات فى علاقتها بالقوائم المالية ككل. | | | | | |
| ٣٣- تساعد جودة الأداء المهنى لمراقب الحسابات فى الحد من ممارسات ادارة الربح من جانب ادارة المنشآة. | | | | | |
| ٣٤- أهمية قيام المراقب باجراء المناقشات مع أعضاء مجلس الادارة والادارة العليا للتأكد من ملائمة ادارة الخطر الذى ينتج عن التعامل فى التوريق. | | | | | |
| ٣٥-أهمية قيام مراقب الحسابات بالاختبارات المتعارف عليها للتأكد من ؛ درجة الالتزام بالسياسات الموضوعة مع الحفاظ على حدود خطر السوق وخطر الائتمان، اصدار الترخيص لعمليات التوريق من أشخاص لهم الصلاحية المطلوبة، الفصل بين وظائف الترخيص بعمليات التوريق والتسجيل فى الدفاتر. | | | | | |
| ٣٦ -أهمية قيام المراقب بالاختبارات الأساسية وتشمل تحديد مدى ملائمة المحاسبة عن أنشطة التوريق، فحص عقود التوريق، استخدام الاجراءات التحليلية، استخدام المصادقات، القيام باعادة فحص مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة وتكوين الاحتياطات المناسبة. | | | | | |

## مراجع البحث

**المراجع العربية:**

- ابراهيم، محمد السعيد،٢٠٠٤،* المعايير المحاسبية لعمليات تأجير الأصول وظاهرة التمويل خارج الميزانية- مع الاشارة الى القانون رقم (٩٥ ) لسنة١٩٩٢* ، أفاق جديدة للدراسات التجارية- كلية الجارة- جامعة المنوفية- العدد الثالث والرابع.

- أبو الخير، مدثر طه،١٩٩٧،* تقدير مدى تدخل الادارة فى تقدير الأرباح السنوية المنشورة من خلال مرونة تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبى- نموذج مقترح* ، المجلة المصرية للدراسات التجارية- جامعة المنصورة- المجلد الحادى والعشرون، العدد الثالث، ص٥٩ -٨٢ .

- ----------، ١٩٩٩،* ادارة الربح المحاسبى فى الشركات المصرية- دليل ميدانى من التغيرات فى أرصدة المخصصات بالقوائم المالية* ، المجلة العلمية- كلية التجارة- جامعة طنطا- العدد الثانى ، ص١ - ٣٨.

- ---------- ، ٢٠٠٣،* التمويل خارج الميزانية- دراسة تحليلية وانتقادية* ، ورقة عمل غير منشورة، ص ١ - ١٢ .

- الجبالى، عبد الفتاح،١٩٨٩ ،*المناظرة حول تصفية الديون الافريقية*، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٩٨ - القاهرة، ص ٢٤ -٤٠ .

- الجمعية المصرية للمحاسبين القانونيين،*معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (٢٤٣ ) لسنة ٢٠٠٦.

- الدريعي، أسامة، ٢٠٠٩ ،* المستقبل للمؤسسات المالية الاسلامية * جريدة الراية الاقتصادية القطرية . WWW.CMA,gov.eg

- الزمر،عماد سعيد ،٢٠٠٩، * دراسة تحليلية تطبيقية لمدى تأثير ممارسات ادارة الأرباح على قرار تغيير المراجع الخارجى* ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية- المجلد(٤٦ ) عدد (١ ) يناير ،ص ١٨٥- ٢٢٥ .

- السقا، السيد أحمد،٢٠٠٠ ، *نحو اطار موسع لاختبارات فى ظل النموذج الجديد للمحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط(SAFS No.133 ) : منهج تحليلى ، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة - جامعة طنطا - العدد الأول.

- ----------،٢٠٠٩ ، ***المحاسبة المالية المتقدمة***، كلية التجارة - جامعة طنطا.

----------، مدثر أبو الخير ،٢٠٠٢،***مشاكل معاصرة فى المراجعة*** ، **مطابع غباشى.**

- السهيلى، محمد بن سلطان،٢٠٠٦،* ادارة الربح فى الشركات السعودية *، **الادارة العامة** ، المجلد السادس والأربعون ،العدد الثالث.

- الشمرى ،جاسم بن محمد بن متعب الحدب ،٢٠٠٠،*القياس المحاسبى لآثار الأنشطة خارج الميزانية ومشاكل الافصاح عنها - دراسة تطبيقية على المصارف *، **رسالة**